الأخبار
al-akhbar

الجمعة 10 تموز 2026
العدد 5821 السنة العشرون
Vendredi 10 Juillet 2026 no 5821 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

قضية 14

«البرابرة» قادمون إلى الجعيتاوي

الحكومة «تطوّب» وزارة الاتصالات لشارل الحاج! 4

عون يستنجد بالسعودية لحشد «دعم سني» و«تحييد» بري وجنبلاط

اجتماع روما: خطوات تطبيعية قبل إعادة الانتشار 2

حذّر «الحرس الثوري» من «أيّ مغامرات أميركية أو تدخّل في تحديد مسارات الملاحة في مضيق هرمز» (أ ف ب)

المشهد السياسي

عون يرى حزب الله «ضعيفاً جداً» ويواصل «رحلة الإذعان» بدعم سعودي

اجتماع روما: لجان سياسية وأمنية واقتصادية

(مروان بو حيدر)

بدأ تجدّد المواجهة على الجبهة الأميركية - الإيرانية ينعكس على المسار اللبناني. لكن، بدلاً من تصاعد المخاوف من عودة التوتر على جبهة المقاومة والعدو، يبدو أن قوى داخل السلطة عادت إلى رهاناتها السابقة، وهو ما سيظهر ذلك أولاً في اجتماع روما، المقرر يومي 15 و16 تموز الجاري، بين وفد سلطة الوصاية ووفد العدو برعاية أميركية، ثم في زيارة رئيس الجمهورية جوزيف عون إلى واشنطن للقاء الرئيس الأميركي دونالد ترامب في 21 تموز.

وعلمت «الأخبار» أن فريق رئيس الجمهورية يتصرف، منذ أيام، على أساس أن المسار الذي اعتمدته السلطة هو الخيار الصحيح، انطلاقاً من قناعة بأن ما لم يتحقق في الجولة الماضية من الحرب قد يصبح قابلاً للتحقق في أي جولة مقبلة. ويرى هؤلاء أن ردود الفعل على «الاتفاق - الإطار» أظهرت أن حجم المعارضة الداخلية لا يفرض على السلطة إعادة النظر في موقفها، وأن الدعم العربي والدولي لا يزال قائماً بما يسمح بالمضي في تنفيذ الاتفاق.

وبحسب المعلومات المتداولة، يتصرف هذا الفريق أيضاً على أساس أنه لا يحتاج إلى الحكومة لتثبيت الاتفاق أو توفير الغطاء الرسمي له، وأن الإجراءات التنفيذية يفترض أن تبدأ بعد التفاهم مع الإسرائيليين بشأن «المناطق التجريبية». وهو يعوّل على دعم أميركي قريب، ويروّج -إلى جانب السفيرة اللبنانية في واشنطن ندى معوض- لـ«هدية» تنتظر عون في البيت الأبيض، تتمثل في ضغط سيمارسه ترامب على إسرائيل لحملها على تنفيذ خطوات تساعد في تسويق الاتفاق بوصفه الخيار الوحيد لمعالجة تداعيات الحرب.

وتشير المعطيات إلى أن فريق عون ينظر إلى لقائه المرتقب مع ترامب باعتباره «الإنجاز الأكبر» في هذه المرحلة. ولهذه الغاية، يُعدّ رئيس الجمهورية ملفاً متكاملاً يتضمن، إلى جانب «توضيح الآليات التنفيذية لاتفاق الإطار»، طلبات تتعلق بإطلاق برامج دعم اقتصادي للبنان، وفي مقدمها إنشاء صندوق دولي لإعادة الإعمار بإشراف الدولة حصراً، ومن دون مشاركة أي جهات حزبية أو دول خارجية، إضافة إلى طلب دعم إضافي للجيش اللبناني، سواء على مستوى العتاد أو تمويل خطة زيادة عديده.

لكن ماذا عن اجتماع روما؟

حتى الآن، تبيّن أن الاعتراضات التي سُرّبت لم تتجاوز حدود الدعوة إلى التعامل بحذر مع الاجتماع. إلا أن المعطيات تشير إلى أن رئيس الوفد اللبناني، السفير سيمون كرم، سيتوجه إلى روما حاملاً أجوبة أولية عن مجموعة من العناوين يلحّ الجانب الإسرائيلي على طرحها، وفي مقدمها إطلاق ورشة عمل تهدف إلى تطوير الاتفاق نحو آليات تنفيذية ولجان مشتركة تتولى متابعة النقاط المتفق عليها، ولا سيما ما يتعلق بإنهاء حال العداء بين البلدين، والانتقال تدريجياً نحو إعلان سلام، بما يستدعيه ذلك من خطوات قانونية وسياسية.

وبحسب المعلومات المتداولة، سيشهد اجتماع روما مطالب إسرائيلية مباشرة بتشكيل مجموعة من اللجان المشتركة لمتابعة ملفات الاتفاق، تشمل لجنة سياسية، وأخرى أمنية، وثالثة تُعنى بإدارة ما يُسمّى «علاقات حسن الجوار». كما يقضي التصور المطروح بتوسيع الوفد اللبناني ليضم شخصيات سياسية ودبلوماسية وعسكرية وأمنية واقتصادية وقانونية، إلى جانب الفريق المفاوض الحالي.

> يعتبر رئيس الجمهورية زيارة البيت الأبيض «الإنجاز الأهم» ويتفق مع سلام على إبعاد الحكومة عن ملف المفاوضات

في المقابل، يتصرف فريق رئيس الجمهورية في نقاشاته مع القوى السياسية، ولا سيما مع رئيس الحكومة نواف سلام، على قاعدة أن حجم الدعم العربي والدولي للحكومة يفرض التعاون الكامل في ملف الاتفاق، وأن أي ملاحظات صدرت عن وزراء محسوبين على سلام لن تؤثر في المسار أو في القرار النهائي. ويستند عون، في هذا السياق، إلى الدور الذي يؤديه الموفد السعودي الأمير يزيد بن فرحان.

أما الأهم، فهو ما يكرره عون أمام زواره وينقله مستشاروه، أن حزب الله بات في موقع ضعيف جداً، ولم يعد قادراً على القيام بأي مبادرة داخلية، وأن خلافات تعصف بقيادته، فيما تُدار قراراته بصورة كاملة من قبل الحرس الثوري الإيراني. ويضيف هؤلاء أن الحرس الثوري نفسه ليس موحداً في مقاربته للمرحلة الحالية، ما يعزز قناعة هذا الفريق بأنه «لا يوجد ما يعيق الاندفاعة نحو تنفيذ الاتفاق». وانطلاقاً من ذلك، لا يرى الفريق الرئاسي أن ثمة حاجة حالياً إلى عرضه على مجلس الوزراء، باعتبار أن هذه الخطوة مؤجلة إلى حين تحقيق تقدم في صياغة مشروع اتفاق شامل.

وبينما يشيع رئيس الجمهورية أن عدم إحالة الاتفاق إلى مجلس الوزراء جاء نتيجة تفاهم بينه وبين رئيسي الحكومة ومجلس النواب، أكد مسؤول حكومي كبير لـ«الأخبار» أن رئيس الجمهورية لا يرغب في فتح نقاش داخل الحكومة قد يعرقل المضي في الخطوات التنفيذية للاتفاق. أما في ما يتعلق بالشق التنفيذي على الأرض، فيعتبر عون أن قيادة الجيش لا تحتاج إلى قرار جديد من مجلس الوزراء، لأن القرارات اللازمة سبق أن اتُّخذت، وعلى قيادة الجيش تنفيذها.

وكان وزير الإعلام بول مرقص قد تطرق إلى هذه المسألة عقب جلسة مجلس الوزراء أمس، موضحاً أن «الصيغة النهائية ستُعرض عندما تنضج، وهي لم تنضج بعد بسبب استمرار المفاوضات». وأضاف: «سبق أن أوضح دولة الرئيس في الجلسة الماضية أننا لا نزال أمام إطار فقط، ولسنا أمام اتفاق نهائي. وعندما يصبح الاتفاق جاهزاً، فسيُعرض على المؤسسات الدستورية، وفي مقدمها مجلس الوزراء. أما في المرحلة الحالية، ووفقاً للمادة 52 من الدستور، فلم نصل بعد إلى المرحلة التي تستوجب عرضه أصولاً على هذه المؤسسات».

(الأخبار)

وفد عسكري أميركي إلى بيروت: أول منطقة تجريبية «خلال أيام»

أعلن مسؤول أميركي لصحافيين أمس الانتقال إلى «مرحلة تنفيذ» اتفاق الإطار الموقع في واشنطن بين لبنان وإسرائيل، موضحاً أن الاجتماع المرتقب في روما يومي 14 و15 تموز الجاري سيكون «جلسة نقاش مغلقة ستمكّن الحكومات من تسليم العمل إلى الفرق الفنية، التي ستعمل على جميع القضايا المحددة في الإطار».

وقال المسؤول الأميركي إن أول منطقة تجريبية ستُطلق «خلال أيام»، مضيفاً أنه «يجري حالياً تحديد مناطق تجريبية إضافية والتخطيط لها». كما أشار إلى أن «القيادة المركزية الأميركية (CENTCOM) تنسق مع كلا البلدين للمضي قدماً»، معلناً «أننا سنبدأ قريباً التواصل مع الشركاء الدوليين لمساعدة الحكومة اللبنانية على استعادة سيادتها بفعالية في هذه المناطق، وفي أنحاء البلاد على نطاق أوسع».

وفي بيروت، جال السفير الأميركي ميشال عيسى على الرؤساء جوزيف عون ونبيه بري ونواف سلام. ووفقاً لبيان رئاسة الجمهورية، بحث عون مع عيسى الزيارة الرسمية التي سيقوم بها إلى الولايات المتحدة بدعوة من الرئيس الأميركي دونالد ترامب.

أما عيسى، فأكد بعد اللقاء أن «التحضيرات جارية لتنفيذ ما اتفق عليه في ما خص المناطق التجريبية»، معلناً أن «وفداً عسكرياً أميركياً سيصل إلى بيروت خلال أيام للتنسيق وتحديد آلية التنفيذ ميدانياً». وشدد على أنه «من الضروري عدم حصول أي فراغ لدى انسحاب القوات الإسرائيلية من المنطقة المحددة»، مشيراً إلى أنه «على ضوء نتائج الاجتماعات التنسيقية، يتم تحديد موعد بدء التنفيذ على الأرض».

وحول اجتماع روما، برّر عيسى انتقال الاجتماعات من واشنطن إلى العاصمة الإيطالية بـ«الأسباب التقنية فقط»، موضحاً أن «اجتماع روما ذو طابع تنظيمي وتنفيذي لما ورد في صيغة الإطار، ولا سيما لجهة تشكيل فرق عمل متخصصة تتولى تنفيذ ما اتفق عليه في واشنطن من ترتيبات قد تحتاج إلى اختصاصيين قانونيين أو تقنيين تبعاً للمواضيع المطروحة». كما أعلن أن «اجتماعات عدة ستعقد في العاصمة الإيطالية أو غيرها لمتابعة التنفيذ وفق المراحل التي سيتم الاتفاق عليها».

(الأخبار)

بري: سوريا لن تتدخل... ولا بد من «إسلام أباد»

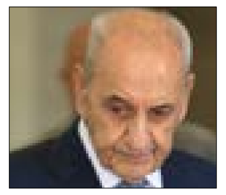

في وقت كانت أوساط لبنانية تحاول استيضاح حقيقة ما دار بين ترامب والرئيس السوري أحمد الشرع بشأن لبنان، وإعلان الرئيس الأميركي أن الشرع قدّم له تعهّدات بشأن المساعدة في التعامل مع حزب الله، أكّد الرئيس نبيه بري لـ«الأخبار» أن «سوريا ليست في هذا الوارد»، مشدداً على أن لقاءه مع وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني الأسبوع الماضي «طُرحت فيه كل الأمور بوضوح شديد». فيما رأت أوساط عين التينة في كلام ترامب «ضغطاً سياسياً علينا وعلى رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو». وفيما يراهن رئيس الجمهورية على الموفد السعودي الأمير يزيد بن فرحان لتخفيف حدة انتقادات رئيس مجلس النواب لاتفاق الإطار، تؤكد أوساط عين التينة أن العلاقة مع بعبدا لا تزال شديدة البرودة، وأن جهود بن فرحان لم تُفضِ حتى الآن إلا إلى تواصل محدود بين مستشار عون أندريه رحال والنائب علي حسن خليل، من دون إحراز أي تقدم في الملفات الخلافية. فيما أكد بري لـ«الأخبار» أنه «في نهاية المطاف، لا بد من العودة إلى ما ورد في شأن لبنان في مذكرة التفاهم الإيرانية - الأميركية» التي بدأ التفاوض عليها في إسلام آباد.

عون وسلام: استياء من جنبلاط والسنيورة

لا يقتصر اتكال رئيس الجمهورية جوزيف عون على الخارج على وصوله إلى الرئاسة، أو على تشكيل الحكومة، أو حتى على إدارة الملفات الداخلية، بل يمتد أيضاً إلى طلب الدعم في مواجهة منتقدي خياراته. وهذا ما برز أخيراً، عندما طلب من السعودية، بحسب معلومات «الأخبار»، مساعدته في الحد من الاعتراضات السياسية على الاتفاق مع العدو، عبر ممارسة ضغوط على قوى وشخصيات محلية لتخفيف انتقاداتها.

وبحسب المعلومات، تحدث عون بصراحة مع الموفد السعودي الأمير يزيد بن فرحان عن ضرورة «تحييد» النائب السابق وليد جنبلاط، وطلب أن تشجع السعودية مجموعة من النواب السنّة وقيادات سنّية من بيروت والشمال على زيارة قصر بعبدا وإعلان دعمها للمسار الذي يقوده رئيس الجمهورية.

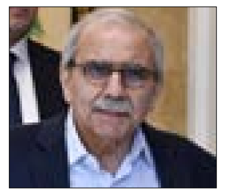

في المقابل، أبلغ جنبلاط من يتواصلون معه أن موقفه لا ينطلق من رغبة في مواجهة عون أو الحكومة، وأنه ليس في وارد الانضمام إلى أي جبهة سياسية هدفها خوض معركة ضد رئيس الجمهورية. لكنه شدد، في الوقت نفسه، على أن علاقته بالرئيس نبيه بري تتجاوز الحسابات السياسية الآنية، وأنه مقتنع بأن لبري دوراً أساسياً في منع انزلاق البلاد إلى الفتنة.

ورغم أن عون أشاع في أوساطه بأن «موقف جنبلاط تمّت معالجته»، فوجئ بالمواقف التي أطلقها الأخير خلال اجتماع دار الطائفة الدرزية، معتبراً أن الزعيم الدرزي رفع سقف انتقاداته إلى مستوى قد ينعكس على مواقف قوى سياسية أخرى. ولذلك، حاول إقناع رئيس الحكومة نواف سلام بضرورة القيام بتحرك سياسي من جانبه لاحتواء هذه المواقف.

وتشير المعلومات إلى أن سلام نفسه فاجأ عدداً من كبار المسؤولين والشخصيات السياسية برفضه الخوض في نقاش تفصيلي حول الاتفاق، إلى حد أنه لم يطلع حتى الوزراء المحسوبين عليه على ما يجري في المفاوضات. كما أبدى امتعاضه من صدور ملاحظات وانتقادات للاتفاق وصياغته على لسان بعض الوزراء البارزين. كذلك، أبلغ سلام مقربين منه استياءه من موقف رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة، إذ كان يتوقع أن يزوره الأخير برفقة الرئيسين نجيب ميقاتي وتمام سلام، لإعلان دعمهم لما يقوم به.

تقرير

اعتراضات على صيغة إلغاء عقوبة الإعدام تُطيح بالعفو العام مجدداً؟

لينا فخر الدين

تتضاءل الآمال بإمكان إقرار قانون عفو عام يلبّي مطالب النواب والفعاليات السنية الساعية إلى الإفراج عن أكبر عدد ممكن من «الموقوفين الإسلاميين». فبعدما عوّل هؤلاء على أن يشكّل اقتراح إلغاء عقوبة الإعدام مدخلاً لمعالجة أوضاع بعض المحكومين بالإعدام، الذين لن يستفيدوا من اقتراح قانون العفو العام المحال إلى الهيئة العامة، أعادت اللجان النيابية المشتركة، في اجتماعها أمس، الملف إلى «النقطة صفر»، وفق تعبير عدد من النواب.

ويعزو هؤلاء ذلك إلى التباسات في النسخة النهائية التي أعدّتها اللجان الفرعية، ولم تكن واردة خلال مناقشات لجنتَي الإدارة والعدل وحقوق الإنسان، وتنص على أنه: «لا يستفيد المحكومون بعقوبة الإعدام المستبدلة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة المشددة إلا من التخفيض المنصوص عليه في قانون تنفيذ العقوبات رقم 463/2002».

وكان رئيس مجلس النواب نبيه بري قد وعد عدداً من النواب بالسير أولاً في اقتراح قانون إلغاء عقوبة الإعدام، ثم طرح قانون العفو العام على أول جلسة تعقدها الهيئة العامة. إلا أن أجواء النواب السنّة المعترضين على الصيغة الحالية لإلغاء الإعدام لا توحي باستعدادهم للتصويت لمصلحة القانونين، فيما ينقل هؤلاء عن بري تأكيده أن قانون العفو لن يُدرج على جدول أعمال الهيئة العامة قبل التوصل إلى توافق مسبق بشأنه.

أسباب الاعتراض

وفي هذا السياق، يؤكد النواب المعترضون أنهم غير راضين عن الصيغة التي خرجت بها اللجان المشتركة أمس، معتبرين أنها تُجهض الجهود الرامية إلى استفادة بعض الموقوفين الإسلاميين المحكومين بأحكام بدائية بالإعدام (11 موقوفاً صدرت بحقهم أحكامٌ من المحكمة العسكرية)، ومن بينهم أحمد الأسير، الذي وُعد بإطلاق سراحه خلال عامين. ويستند اعتراض هؤلاء إلى سببين رئيسيين:

أولاً: أن الصيغة اعتمدت عبارة «استبدال عقوبة الإعدام بالأشغال الشاقة المؤبدة المشددة»، وهي تختلف قانونياً عن عبارة «الأشغال الشاقة المؤبدة». فالمحكوم بالأشغال الشاقة المؤبدة المشددة لا يستفيد من عدد من التسهيلات القانونية، مثل احتساب تخفيض السنة السجنية، أو تخفيض العقوبة، أو الاستفادة من أي قانون عفو عام أو خاص. ويرى المعترضون أن هذه الصيغة، خلافاً لما جرى الاتفاق عليه مع بري، لا تمهد لإقرار قانون عفو «أكثر عدالة» من الصيغة التي نوقشت قبل أسابيع، بل تُبقي القيود نفسها عبر «التلاعب بالنصوص».

ثانياً: أن النص نصّ صراحة على أن المستفيدين من قانون إلغاء عقوبة الإعدام لا يستفيدون من أي قانون آخر، بما يعني عملياً حرمانهم من الاستفادة من قانون العفو العام.

> النواب السُّنّة غائبون عن الحضور والنقاش في قضيتهم!

وبحسب المعترضين، فإن هذه الصيغة تعيد الأمور إلى المربع الأول، وتُبقي أسباب اعتراضهم قائمة، ما يجعل تصويت النواب السنة لمصلحة قانون العفو العام أمراً مستبعداً إذا طُرح بصيغته الحالية. ويأتي ذلك في وقت يُتوقع أن يدعو بري إلى جلسة تشريعية الأسبوع المقبل، بعد اجتماع هيئة مكتب مجلس النواب المقرر الإثنين في عين التينة لوضع جدول أعمالها.

غياب سني

ورغم الاعتراضات التي بدأت ترتفع بعد اجتماع اللجان، فإن الأزمة الفعلية تكمن في الغياب شبه الكامل للنواب السنّة عن اجتماع اللجان أمس. وفيما يرفع هؤلاء سقف الخطاب أمام الرأي العام والتحريض على الصيغة المطروحة، إلا أنهم لا يخوضون المعركة تحت قبة البرلمان للدفاع عن مطالبه.

وفيما كان النائب نبيل بدر الوحيد تقريباً بين النواب السنّة الذي يحيط بتفاصيل الملف القانونية والسياسية، بما يمكّنه من مجادلة أعضاء اللجان والدفاع عن توسيع نطاق الاستفادة من قانون العفو العام. إلا أن غيابه عن الجلسة، لوجوده خارج البلاد، حرم المعترضين من أي مواجهة فعلية مع الصيغة المطروحة، ولم يفتح المجال أمام نقاش جدي داخل اللجان، خلافاً لما كان يحصل في الجلسات السابقة التي شارك فيها.

ويلفت عدد من النواب الذين حضروا الاجتماع إلى ما وصفوه بـ«الغياب الفاضح» للنواب السنّة، مشيرين إلى أن بعضهم حضر لمدة وجيزة ثم غادر القاعة، فيما بقي النائبان عبد العزيز الصمد وعماد الحوت حتى نهاية الجلسة، لكن من دون أن يسجل الأول أي موقف، في حين اقتصر اعتراض الثاني على ملاحظات «خجولة».

وبناءً على هذه المعطيات، لا تبدو فرص إقرار قانون العفو العام في الجلسة المقبلة مرتفعة، ولا سيما إذا تصاعدت الاعتراضات الشعبية، بما قد يؤدي إلى إسقاطه مجدداً كما حصل في محطات سابقة. وفي المقابل، بدأ عدد من النواب البحث عن مخارج قانونية وسياسية للأزمة، في حال مضى المجلس في إقرار قانون إلغاء عقوبة الإعدام بصيغته الحالية، من دون الأخذ بالاعتراضات المطروحة.

سلام يحاول قطف اللاإنجاز

في وقت كان متوقعاً أن تشكّل جلسة اللجان النيابية المشتركة أمس مدخلاً لإقرار قانون العفو العام وإقفال ملف «الموقوفين الإسلاميين»، نصح عدد من النواب رئيس الحكومة نواف سلام بـ«قطف الإنجاز» وإظهار نفسه على أنه يقف خلف الجهود الآيلة إلى إقراره، في محاولة للاستفادة سياسياً من الملف، وتعزيز رصيده داخل الشارع السني.

وانطلاقاً من ذلك، وجّه سلام دعوة إلى النواب السنّة للاجتماع في السراي الحكومي الإثنين، تحت عنوان «البحث في قضية العفو العام»، بالتزامن مع اجتماع هيئة مكتب مجلس النواب برئاسة الرئيس نبيه بري لإعداد جدول أعمال الجلسة التشريعية المقبلة.

تقرير

شارل الحاج «يفكّك» وزارة الاتصالات: الأمر لي وحدي!

ندى أيوب

لم تعد خيارات حكومة الرئيس نواف سلام المعادية للمصلحة العامة والمال العام مفاجئة. فبعد تمرير سلسلة من اقتراحات ومشاريع تضعف مؤسسات الدولة وقطاعاتها، أقرّ مجلس الوزراء في جلسته أمس مشروع مرسوم قدّمه وزير الاتصالات شارل الحاج لإعادة هيكلة وزارة الاتصالات، وإعادة توزيع الصلاحيات بين إداراتها ووحداتها المختلفة.

وبموجب المشروع، تُلغى مديريتان عامتان تشغيليتان، تمهيداً لتحويل الوزارة إلى جهة تُعنى بوضع السياسات والرقابة، بذريعة تطبيق قانون الاتصالات الذي ينص على إنشاء شركة Liban Telecom وإسناد مرفق الاتصالات إليها. إلا أن هذه الشركة لم تُنشأ حتى الآن، ما يعني أن القطاع لم يصبح جاهزاً لهذا التحوّل. وبالتالي، فإن تطيير المديريتين قبل قيام البديل، وفي ظل مرسوم يكتنفه كثير من الغموض بشأن المرحلة الانتقالية ومدتها، يفتح الباب أمام فوضى إدارية، ويؤدي إلى تداخل الصلاحيات وتضييع المسؤوليات، ومنح الوزير صلاحيات مُطلقة تخوّله تمديد المدة الانتقالية إلى ما شاء الله والتفرّد بالقرارات.

وبخلاف بعض أسلافه، لا يُضيّع الحاج وقته في عقد صفقات لتلزيم هذه الخدمة أو تلك من خدمات الاتصالات بغية تحقيق مكاسب آنية، بل يعتمد مقاربة أكثر خطورة، تتصل بخيارات استراتيجية من شأنها إضعاف قطاع الاتصالات وتهديد مستقبله، في وقت يحتاج فيه إلى رؤية إنقاذية، لا إلى خطوات قد تفضي إلى تفكيكه، لحساب شركات وجهات ينتمي الحاج إلى عالمها، تخطط لابتلاع القطاع بأبخس الأثمان.

ويندرج في هذا السياق اقتراح الحاج إعادة تلزيم إدارة شركتَي الخليوي (MIC1 وMIC2) وفق الآلية نفسها التي اعتُمدت سابقاً مع تكليف شركة «زين» إدارة «تاتش» وشركة «أوراسكوم» إدارة «ألفا»، وذلك رغم التجربة السيئة مع هذا النوع من التلزيمات التي أدت إلى تراجع أداء القطاع.

وفي الإطار نفسه، يعيد الحاج إحياء قانون الاتصالات الرقم 431/2002، بعد 24 عاماً على إقراره، متمسكاً بتطبيقه رغم أنه لم يعد صالحاً في ظل تطور القطاع، ما يستوجب إقرار إطار تشريعي جديد بدلاً من التمسك بقانون تجاوزه الزمن. والمفارقة أن الاقتراح الذي أقرّه مجلس الوزراء أمس يستند إلى هذا القانون المتقادم، لكنه يطبّقه «بالمقلوب».

بمعنى أوضح، يقترح الحاج إلغاء الهيكلية الحالية لوزارة الاتصالات، التي ترتكز بصورة أساسية على مديريتي «الإنشاء والتجهيز» و«الاستثمار والصيانة»، واستبدالهما بمديرية عامة تُعنى بالدراسات والشؤون الاقتصادية، والسياسات والعلاقات العامة. وبذلك، تتحول الوزارة إلى جهة تضع السياسات وتمارس الرقابة، بصفتها ممثلة للدولة المالكة، على شركة Liban Telecom التي يُفترض أن تتولى إدارة قطاع الاتصالات، فيما تحتفظ الدولة بحصة فيها. وبذلك، يفرّغ الحاج الوزارة من جهازها التشغيلي، الذي يسبق إنشاء Liban Telecom نفسها، فيما يفترض أن يكون المسار معكوساً لضمان انتقال طبيعي للمهام ومنع حصول أي فراغ إداري أو تشغيلي. فالتسلسل المنطقي يبدأ بإنشاء الشركة، ثم تعيين مجلس إدارتها، يلي ذلك إنجاز جرد شامل لأصول القطاع وتقييمها، تمهيداً لنقلها، مع الموظفين والعقود والالتزامات والصلاحيات، إلى الشركة الجديدة. وتشمل هذه الأصول شبكات الاتصالات الوطنية، والكابلات، والسنترالات، والترددات، والأرقام، والحقوق المالية وسائر الموجودات المرتبطة بالمرفق. وبعد التأكد من جاهزية Liban Telecom لتولي إدارة هذه الأصول والشبكات، يصبح منطقياً عندها إعادة هيكلة وزارة الاتصالات وتحويلها إلى وزارة تُعنى بالسياسات والرقابة، لا العكس. مشروع المرسوم الذي أقرّته الحكومة أمس، رغم اعتراض وزير الصحة ركان ناصر الدين ووزيرة البيئة تمارا الزين، وُزّع على الوزراء قبل أقل من 48 ساعة من انعقاد الجلسة. ومع ذلك، لم يطلب معظم الوزراء تأجيل البتّ فيه لإتاحة الوقت لدراسته، رغم أنه يُحدث تغييراً جذرياً في هيكلية وزارة بكاملها. ويبدو، على الأرجح، أن رئيس الحكومة وعدداً من الوزراء وافقوا على مشروع لم يطّلعوا عليه بصورة كافية، ولا يدركون تداعياته.

> **مشروع يعيد هيكلة وزارة الاتصالات ويمنح الوزير نفوذاً واسعاً ويفتح الباب أمام مرحلة انتقالية غامضة قد تغيّر مستقبل القطاع**

المسؤول عن الإدارة اليومية للمرفق العام، فمديرية «الاستثمار والصيانة»، على سبيل المثال، تمر عبرها العمليات المرتبطة بشراء السعات الدولية من شركات الإنترنت، وأعمال التشغيل والاستثمار والصيانة للشركات، وأعمال الصيانة في هيئة أوجيرو وتحديد المبالغ المالية اللازمة، إضافة إلى استيراد المعدات... وسائر الأعمال التشغيلية المرتبطة بالقطاع. وتكمن الخطورة في أن إلغاء هذا الجهاز التشغيلي يسبق إنشاء Liban Telecom نفسها، لم يطّلعوا عليه بصورة كافية، ولا يدركون تداعياته.

فالمشروع يكتنفه كثير من الغموض. وفي حين أنه يتحدث عن مرحلة انتقالية تفصل بين إلغاء الجهاز التشغيلي الحالي وإنشاء Liban Telecom، إلا أنه لا يحدد مدة هذه المرحلة، ولا الجهة المخولة إعلان انتهائها أو تمديدها، ولا المعايير التي تُعتمد لتقييم جاهزية الشركة الجديدة لتسلّم القطاع. كما يغيب عنه تحديد واضح للجهة التي ستتولى، خلال هذه المرحلة، إدارة الشبكات، والعلاقة مع المشتركين والموردين، وأعمال الصيانة، وضمان استمرارية المرفق العام، والاستيراد والإنفاق، وسائر المهام التي تضطلع بها اليوم مديريتا «الإنشاء والتجهيز» و«الاستثمار والصيانة».

أما نيات وزير الاتصالات الطامح إلى تركيز كل الصلاحيات بيده، وصولاً إلى اختزال دور مجلس الوزراء، فتظهر بوضوح في الملاحظات التي سجّلها مجلس شورى الدولة على النسخة الأولى من المشروع. ففي تلك النسخة، طلب الحاج منحه تفويضاً مفتوحاً لتطبيق قانون الاتصالات، إلا أن مجلس الشورى اعترض صراحة، معتبراً أنه «لا يجوز أن يأتي التفويض بصيغة مطلقة وغير محددة، ولا سيما أنه لا يجوز تفويض الصلاحيات الدستورية والتنظيمية».

ويعني ذلك أن قانون الاتصالات الرقم 2002/431 أناط هذه الصلاحيات بمجلس الوزراء، ولا يجوز نقلها إلى الوزير. وقد كرّس الشورى هذا المبدأ بقوله: «لا يجوز التفويض على التفويض، طالما أن القانون حدّد دقائق تطبيقه بموجب مراسيم تُتخذ في مجلس الوزراء».

ورغم أن الحكومة أقرت نسخة معدّلة أخذت ببعض ملاحظات مجلس الشورى، فإن أهمية النسخة الأولى تكمن في أنها تكشف بعضاً من أهداف الحاج لاستغلال قانون مضى على إقراره نحو ربع قرن، لتوسيع صلاحياته والإمساك منفرداً بمفاصل إدارة أحد أكثر القطاعات الاستراتيجية في الدولة.

(هيثم الموسوي)

تقرير

... ويستكمل مشروع التوظيف في «الخلوي»

زينب بزي

لم تعد التعيينات التي يفرضها وزير الاتصالات شارل الحاج داخل شركتَي الخليوي مجرّد خطوات متفرقة أو قرارات إدارية معزولة، بل باتت أقرب إلى نهج متكامل. فقد شهدت شركتا «ألفا» و«تاتش» سلسلة من التعيينات بعقود حرّة واستحداث مواقع جديدة، بدأت بتعيين مستشار الوزير جوزف أبو رجيلي في منصب «مدير الاستراتيجية» في «ألفا»، مروراً باستقدام موظفين جدد برواتب مرتفعة، وصولاً إلى الحديث عن تثبيت مستشاره الثاني، داني دويك، داخل شركة «تاتش». وبحسب مصادر في القطاع، فإن ما يجري يُنظر إليه كمسار يعتمده الوزير لـ «غاية في نفسه».

وتشير معلومات حصلت عليها «الأخبار» من عاملين في القطاع إلى أن التحضيرات استؤنفت داخل «تاتش» لتجهيز مكتب لأحد الأشخاص المتوقع تعيينهم، فيما تتداول أوساط الشركة أن المكتب سيُخصّص لدويك، مع الإعداد لتشكيل فريق عمل سيلتحق به. وبحسب المصادر، كان هذا الملف قد جُمّد خلال الأسابيع الماضية بعد موجة اعتراضات أثارها الحديث عن تعيين دويك، إلى جانب تثبيت أبو رجيلي في «ألفا»، إلا أن المعطيات الحالية تشير إلى إعادة تحريكه بعيداً من الأضواء.

وإذا تأكدت هذه المعلومات، فإنها تعكس عودة وزير الاتصالات إلى استكمال مشروعه المتعلق بالتعيينات والتوظيف داخل شركتَي الخليوي، ولكن هذه المرة بهدوء أكبر بعد انحسار الضجة الإعلامية. ورغم ذلك، يثير الأمر علامات استفهام داخل القطاع، ولا سيما أن الوزارة كانت قد برّرت سابقاً بعض قراراتها بضرورة ترشيد الإنفاق، فيما يجري اليوم توسيع الهيكلية الإدارية عبر استحداث مواقع جديدة والتعاقد مع موظفين برواتب مرتفعة.

وفي هذا السياق، كانت «ألفا» قد عيّنت موظفة في منصب «اختصاصية استراتيجية» براتب يفوق رواتب عدد من الموظفين القدامى، رغم اعتراضات داخلية اعتبرت أنها لا تمتلك الخبرة الكافية لتولي هذا المنصب. كذلك، تؤكد المعلومات أن «تاتش» تتجه إلى التعاقد مع سبعة موظفين جدد بعقود حرّة لشغل وظائف قيادية، من بينها Contractual Chief Engineer وContractual Senior Engineer، وهي من المناصب الأعلى من حيث الدرجة الوظيفية والراتب. وقد أثار هذا التوجه اعتراضات داخل الشركة، إذ يرى عدد من الموظفين أن هذه المواقع كان يفترض أن تُشغل من داخل الملاك عبر الترقية، بعدما أمضى موظفون سنوات في انتظار الوصول إلى مناصب «Chief» و«Senior»، ما يجعل اللجوء إلى التعاقد الخارجي موضع انتقاد واسع داخل المؤسسة. وفي موازاة ذلك، تكشف المعلومات عن اجتماع عقده الوزير أخيراً مع إدارتي «ألفا» و«تاتش» بعيداً من الإعلام، خُصص لبحث آلية إخراج التعيينات بصيغة «قانونية» و«شرعية». وبحسب المصادر، طُرح خلال الاجتماع اقتراح يقضي بالإعلان عن الوظائف الشاغرة عبر الموقع الإلكتروني وصفحات الشركتين، بما يوحي بوجود منافسة مفتوحة عليها. إلا أن مصادر عاملة في القطاع تؤكد أن هذه الإعلانات، في حال صدورها، لن تكون سوى إجراء شكلي، لأن الأسماء التي ستشغل هذه المواقع حُسمت مسبقاً، وأن الغاية الأساسية هي توفير غطاء إداري وقانوني لتعيينات اتُّخذ القرار بشأنها سلفاً.

> **الوزير عقد اجتماعاً مع إدارتي «ألفا» و«تاتش» للبحث عن إخراج للتوظيفات التي يقوم بها**

وأثارت هذه الإجراءات موجة استياء واسعة داخل «ألفا» و«تاتش»، إذ يرى موظفون أن ما يجري تجاوز تعيين مستشارين أو استحداث عدد من الوظائف، لبناء شكل بناء هيكل إداري موازٍ داخل الشركتين. ويشير عدد منهم إلى أن عشرات العاملين أمضوا سنوات طويلة في القطاع، ويملكون الخبرة والكفاءة التي تؤهلهم لتولي مناصب قيادية كانوا ينتظرونها ضمن مسارهم الوظيفي، إلا أنهم جرى تجاوزهم لمصلحة مستشارين وموظفين من خارج الملاك، بعقود ورواتب تفوق في بعض الحالات ما يتقاضاه موظفون أمضوا سنوات في الخدمة.

تقرير

مَن المسؤول عن فراغ «الشراء العام»؟

زينب بزي

دخلت هيئة الشراء العام مرحلة فراغ إداري وقانوني مع بلوغ نيسمها جان العلية السنّ القانونية من دون أن تبادر الحكومة إلى تعيين رئيس جديد أو أعضاء لها. وقد حصل ذلك، رغم التحذيرات المبكرة التي رفعها العلية إلى رئيس الحكومة. إلا أنّ الملف بقي من دون حسم، لتجد الهيئة نفسها اليوم بلا رئيس أصيل، فيما يبدو أن مسار التعيينات يسير على وقع مخالفات قانونية ترمي إلى استبعاد الفائزَين في الجولة الأولى وفتح الباب أمام الطلبات مرة ثانية.

في محاولة لتفادي الفراغ في الهيئة، اقترح وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية فادي مكي تمديد ولاية رئيس الهيئة بصورة استثنائية لحين إنجاز التعيينات، إلا أن هذا الاقتراح لم يُترجم بقرار. بل سرّع من عملية إطلاق إجراءات التعيين وفتح الطلبات للمقابلات وتقييمها. وبالفعل، تقدّم عدد من المرشّحين إلى مجلس الخدمة المدنية وأجريت المقابلات. غير أن هذا المسار أخذ منحى مختلفاً بعد عدّة أيام. ففي الأول من تموز، أنهت اللجنة المعنية، مقابلات المرشحين، وكان يُفترض، عملاً بالمادة 78 من قانون الشراء العام، أن تنتقل الآلية إلى المرحلة التالية، أي رفع الملف إلى مجلس الوزراء، وتضمينه عملية التقييم وترتيب المرشّحين وفق العلامات التي نالوها. وهذه المادة تحصر اتخاذ قرار التعيين بمجلس الوزراء. غير أن رئيسة مجلس الخدمة المدنية نسرين مشموشي أعادت، في السادس من تموز، نشر إعلان جديد لفتح باب الترشيح لعضوية الهيئة، ما أثار تساؤلات حول مدى انسجام هذا الإجراء مع التسلسل الإجرائي الذي رسمه القانون، ولا سيما أن المادة 78 لا تنص على إعادة فتح باب الترشيح بعد انتهاء لجنة الاختيار من المقابلات، بل على إحالة النتائج إلى رئيس الحكومة تمهيداً لعرضها على مجلس الوزراء تطبيقاً للفقرة «ي» من المادة 78 التي تشير إلى أن رئيس مجلس الوزراء يقترح أسماء الناجحين في المقابلة الشفهيّة لكلّ منصب وفقاً لترتيب العلامات. لعرضها على مجلس الوزراء ليُصار إلى اختيار من يعيّنهم، وذلك بعد تقديم المستندات المُثبتة لتوافر الشروط والتثبُّت من حيازة المرشّح لها ومن صحتها»، أي إنه ليس بإمكان أي جهة إعادة فتح الإعلان عن تقديم الترشيحات إلا بطلب من الجهة صاحبة الصلاحية، وفي حالة هيئة الشراء العام، هي رئيس مجلس الوزراء.

وتزداد علامات الاستفهام لأن رئيسة مجلس الخدمة المدنية سبق أن اتّبعت الآلية نفسها في ملفات تعيين أخرى وفتحت طلبات الترشيح مجدّداً قبل أن ترفع التقييمات بشأن الإعلان الأخير إلى مجلس الوزراء لتقرير الأمر. حصل الأمر في تعيينات مجلس الإنماء والإعمار ومُنشآت المدينة الرياضية والعديد غيرها.

وفي انتظار حسم هذا المسار، تبقى هيئة الشراء العام بلا رئيس وبلا تشكيل مُكتمل، فيما تتعطّل صلاحيات أساسية يُفترض أن تمارسها الهيئة في مراقبة تطبيق قانون الشراء العام والإشراف على منظومة الشراء العمومي، الأمر الذي يفتح الباب أمام تساؤلات عن أسباب تأخير التعيينات، وعن مدى انعكاس هذا الفراغ على الرقابة في واحدة من أكثر المؤسسات ارتباطاً بحماية المال العام.

تقرير

وزير الأشغال «يتذاكى»: 100 مليون دولار بالتراضي!

توافرت لـ«الأخبار» معلومات تفيد بأنّ وزارة المالية أوقفت خطة وزير الأشغال العامة والنقل فايز رسامني لتلزيم مشاريع بقيمة تقارب 100 مليون دولار، بعدما تبيّن أنّها تقوم على إبرام عقود بالتراضي، من دون إجراء مناقصات عبر هيئة الشراء العام، ومن دون إخضاعها للرقابة المسبقة لديوان المحاسبة.

وبحسب المعلومات، عمد رسامني إلى تجزئة المشروع إلى عشرات التلزيمات، معظمها لأعمال تعبيد طرقات، بحيث لا تتجاوز قيمة كل تلزيم 15 مليار ليرة (نحو 168 ألف دولار)، مستفيداً من كون القانون يعفي العقود التي تقل قيمتها عن هذا السقف من الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة. إلا أنّ هذه المحاولة لم تمرّ في وزارة المالية، إذ إن قانون الشراء العام يفرض، في جميع الأحوال، إجراء مناقصات وعدم اللجوء إلى التلزيم بالتراضي إلا في الحالات الاستثنائية التي يحددها القانون. وعندما وصلت الملفات إلى الوزارة للتأشير عليها وصرف الاعتمادات، رفض كل من مراقب عقد النفقات، ومراقب عقد النفقات المركزي، ومديرة الخزينة، الموافقة عليها. كما دوّن المدير العام لوزارة المالية، جورج المعراوي، ملاحظاته على الملفات، قبل أن يرفعها إلى وزير المالية ياسين جابر، الذي رفض بدوره التأشير عليها وصرف الأموال.

(الأخبار)

بيان صادر عن المكتب الإعلامي لرجل الأعمال الأردني علاء محمود الخواجة
القاهرة، تاريخ 2026/7/9

نتوقف عند بيان مصرف لبنان الصادر بتاريخ 2026/7/3 بموضوع إجراءات قضائية، حرص فيها على عدم ذكر أية أسماء، ترمي الى استعادة حقوق المودعين التي نؤكد بدورنا على قدسيتها، كما نتوقف عند ما جاء في البيان أن الغاية من الإجراءات هي تحقيق العدالة المالية.

من هنا نستغرب ونستنكر الحملة الإعلامية غير مجهولة الدوافع التي شنّت على المستثمر (الأردني) السيد علاء محمود الخواجة قبل وبعد صدور البيان خصوصاً أنه لم يُصر الى إبلاغ السيد علاء الخواجة أي إجراء قانوني بحقه من أي مرجع قضائي بل تفرّد منسقو الحملة الإعلامية بالتعرض له ولسمعته وتاريخه الاستثماري المشرّف منذ سنة 1990.

يهمّ المستثمر السيد علاء محمود الخواجة توضيح ما يلي:

أولاً: شملت استثمارات السيد علاء الخواجة بلدان عدة منها الأردن ومصر وفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة ولبنان كما شملت قطاعات عدّة منها السياحة والفنادق، والخلوي في الأردن ومصر وتونس والجزائر وإيطاليا ودول أفريقية عدّة، والقطاعات المصرفية والمالية منها البنك الأهلي سوسيتيه جنرال (مصر) والبنك المصري الأمريكي الذي كان يضمّ American Express Bank فضلاً عن إستثمارات عقارية في بلدان عدّة، بالإضافة الى إستثمارات في حقوق الملكية الفكرية.

ثانياً: إن المناخات الإستثمارية والثقة بالقوانين والقضاء في البلدان التي كانت وجهة استثمار السيد علاء الخواجة شكلت الدافع الأساسي للإستثمار في هذه البلدان.

تحديداً في لبنان وبعد قراءة مستقبله الواعد أوائل العام 2005، ارتأى السيد علاء الخواجة مواكبة هذه النهضة، فكانت أول إستثماراته في القطاع العقاري ثم في قطاعات حيويّة أخرى لن نطيل في تفنيدها.

ثالثاً: إن سيرة السيد علاء الخواجة الإستثمارية في جميع البلدان منذ سنة 1990 لم تشبها أي شبهات أو خلافات مع المراجع الحكومية أو الهيئات الناظمة فيها.

ويؤكد السيد علاء الخواجة أنه لم يقم بأي إستثمار في لبنان من شأنه الإضرار بمصالح الدولة أو المصرف المركزي أو المودعين وتبقى ثقته الكاملة بالقانون والقضاء اللبناني ملجأه الأول والأخير.

مدير المكتب الإعلامي
عبدالجليل حسن

Press Release Issued by the Media Office of The Jordanian Businessman Mr. Ala Mahmoud Al Khawaja
Cairo, July 9th, 2026

We take note of the press release issued by the Banque du Liban ("BDL") on July 3rd, 2026, concerning judicial proceedings, in which BDL was careful not to mention any names, and which are aimed at restoring the rights of depositors, the sanctity of which we, for our part, reaffirm. We further note that the statement provides that the purpose of such proceedings is to achieve financial justice

Against this backdrop, we express our surprise at and strongly denounce the media campaign, whose motives are far from unknown, that has been directed against the Jordanian investor, Mr. Ala Mahmoud Al Khawaja, both before and after the issuance of the BDL press release, particularly given that Mr. Ala Al Khawaja has not been notified of any legal proceedings against him by any judicial authority. Instead, the coordinators of this media campaign have singled him out, targeting him, his reputation, and his distinguished investment record dating back to 1990.

Mr. Ala Mahmoud Al Khawaja wishes to clarify the following:

First: Mr. Ala Al Khawaja's investments have extended to several countries, including Jordan, Egypt, France, the United Kingdom, the United States, and Lebanon. They have also spanned numerous sectors, including tourism and hospitality; the telecommunications sector in Jordan, Egypt, Tunisia, Algeria, Italy, and several African countries; the banking and financial sectors, including Bank Al Ahli Societe Generale (Egypt) and the Egyptian American Bank, which included American Express Bank; in addition to real estate investments in several countries, as well as investments in intellectual property rights

Second: The investment climate, together with confidence in the laws and the judiciary systems of the countries in which Mr. Ala Al Khawaja chose to invest, constituted the principal incentive for investing in those countries

With particular regard to Lebanon, having recognized a promising future in early 2005, Mr. Ala Al Khawaja decided to take part in this anticipated journey of growth and development. Accordingly, his first investments were geared towards the real estate sector, followed by investments in other vital sectors, which we shall not elaborate upon herein

Third: Throughout Mr. Ala Al Khawaja's investment track record across all jurisdictions since 1990, his record has never been tainted by any reservations or disputes with governmental authorities or regulatory bodies.

Mr. Ala Al Khawaja further confirms that he has never made any investment in Lebanon that would prejudice the interests of the Lebanese State, the BDL, or the depositors. He continues to place his full confidence in Lebanese laws and the Lebanese judiciary as his first and final recourse.

Director of the Media Office
Abdelgalil Hassan

تقرير

إقفال مركز للنازحين في شرق صيدا: البدائل أحلاها مرّ!

زينب حمود

قبل أيام، أبلغت مديرة مدرسة القريّة الرسمية (قضاء صيدا) العائلات النازحة المقيمة فيها بضرورة إخلائها قبل صباح اليوم. ووضعت أمام نحو 20 عائلة، تضم قرابة 90 نازحاً، ستة خيارات بديلة للإيواء، «أحلاها مُرّ» بحسب النازحين، بسبب «ضعف تجهيزها وتدنّي مستوى الخدمات الإنسانية فيها». وبما أن غالبية هذه العائلات غير قادرة، في المدى المنظور، على العودة إلى قراها المحتلة، وهي زوطر الشرقية والغربية وكفرتبنيت والعديسة والخيام، فضلاً عن أن نحو 90% منها فقدت منازلها، كما هي حال معظم من لا يزالون يقيمون في مراكز الإيواء، كان يُفترض أن تتحول هذه المراكز، مع امتداد الأزمة، من حلول مؤقتة إلى أماكن تراعي متطلبات الإقامة الطويلة وتؤمّن الحد الأدنى من مقومات الحياة الكريمة. إلا أن ما يجري يسير في الاتجاه المعاكس.

ويشعر النازحون في مدرسة القريّة بأن الدولة تتعامل معهم كعبء تسعى إلى التخلص منه، لا كمتضررين يفترض إغاثتهم ودعمهم. لذلك، يرفضون خطة إقفال المركز ونقلهم إلى مراكز أخرى، مؤكدين أنهم ليسوا أرقاماً قابلة للنقل من مكان إلى آخر، بل عائلات تحتاج إلى الحد الأدنى من الاستقرار. ويشرح عدد منهم أنهم، بعد أشهر من الإقامة، اعتادوا المكان وبنوا فيه شيئاً من حياتهم اليومية، فيما يشكل تكرار عمليات النقل استنزافاً جسدياً ونفسياً لهم، ولا سيما للأطفال، بسبب ما يرافقه من توضيب للأمتعة، وإعادة تنظيم الحياة، والتأقلم في كل مرة مع بيئة جديدة. ولا يجد هؤلاء مبرراً مقنعاً لإخلائهم بعد انتهاء العام الدراسي، خصوصاً أن المدرسة التي يقيمون فيها لا تضم أصلاً سوى نحو 40 تلميذاً.

> بدلاً من تحسين ظروف المُحتاجين لإيواء طويل، تُنقل العائلات النازحة إلى مراكز أقل تجهيزاً

ويؤكد النازحون أن المشكلة لا تكمن في الانتقال بحد ذاته، بل في أن المراكز البديلة تؤمّن ظروفاً معيشية أسوأ وتفتقر إلى الحد الأدنى من التجهيزات. ففي مدرسة القريّة، تتمتع كل عائلة بغرفة مستقلة، إضافة إلى خدمات أساسية مستقرة، تشمل المياه الساخنة والمراوح والمرافق الصحية النظيفة والوجبات الغذائية المنتظمة، ما وفّر لهم قدراً من الكرامة والاستقرار. حتى إن أحد النازحين شبّه المركز بـ«الفندق» مقارنة بما اختبره في مراكز إيواء أخرى.

أما في إحدى الوجهات المقترحة، وهي ثانوية عنقون الرسمية، فلا تتوافر سوى أربع غرف لأربع عائلات، فيما سيُوزّع باقي النازحين داخل قاعة امتحانات مفتوحة تفصل بينهم قواطع قماشية، فضلاً عن خيام منصوبة في باحة المدرسة، رغم ارتفاع درجات الحرارة. وفي الوجهة الثانية، وهي مهنية صيدا، لا توجد سوى ثلاث غرف شاغرة.

ومع انحسار الضغط على مراكز الإيواء، يفترض أن تتجه الدولة إلى تجميع النازحين في المراكز الأكثر تجهيزاً والأقدر على استيعاب الإقامة الطويلة، لا إلى نقلهم إلى أماكن تقل فيها الخدمات وتتراجع فيها شروط العيش، بما يفاقم معاناتهم ويعمّق شعورهم بعدم الاستقرار. فمن يتحمل مسؤولية إعادة توزيع النازحين بهذه الطريقة؟ تجيب مديرة مدرسة القريّة، ماريا الأسمر، بعبارة واحدة: «القرار ليس من عندي». وتوضح أن إقفال المركز يأتي «في إطار خطة وضعها محافظ الجنوب لإعادة توزيع النازحين في صيدا بعد تراجع أعدادهم»، مشيرة إلى أن البدائل المقترحة تشمل ستة مراكز هي: أربع مدارس في عنقون (واحدة خاصة وثلاث رسمية)، إضافة إلى مهنية صيدا وثانوية مصطفى الزعتري الرسمية.

وعمّا إذا كانت تبلغت قراراً خطياً من المحافظ، أجابت: «لا يوجد أي قرار خطي. عندما فتحنا المدرسة كمركز إيواء لم يكن هناك أيضاً أي قرار خطي، ولم تكن المدرسة مدرجة أصلاً على لوائح المدارس التي حُوّلت رسمياً إلى مراكز إيواء. استقبلنا النازحين بدافع إنساني، واليوم يُقفل المركز بالطريقة نفسها».

(صروان بو حيدر)

حق الرد

ورد في «الأخبار» (9 تموز 2026) خبر بعنوان «ابتزاز قاض واستنفار عسكري خارج القانون»، تضمّن مزاعم وادعاءات من شأنها المساس بسمعة موكّلنا القاضي وكرامته ومكانته القضائية، من دون الاستناد إلى أي مستند رسمي أو قرار قضائي أو تحقيق معلن يثبت صحة ما ورد.

إننا نؤكد بصورة قاطعة أن ما ورد في الخبر المذكور عارٍ عن الصحة، ويتضمن معلومات غير ثابتة، ولا تُستند إلى أي دليل قانوني أو قضائي، الأمر الذي يشكل تعدياً على قرينة البراءة ويمس بحقوق موكلنا الشخصية والمهنية.

كما نؤكد أن احترام استقلال السلطة القضائية يقتضي الامتناع عن نشر أخبار أو استنتاجات غير مثبتة تمس بسمعة القضاة قبل صدور أي موقف أو قرار رسمي عن الجهات المختصة.

ونحتفظ بكامل حقوق موكلنا القانونية، المدنية والجزائية، تجاه كل من يثبت اشتراكه في نشر أو إعادة نشر أو ترويج هذه الادعاءات.

المحامية نانسي الحو

تقرير

الدورة الخاصة للامتحانات تواجه تحدّي المقاطعة

فاتن الحاج

«الأمور تحت السيطرة». بهذه العبارة المقتضبة ردّت وزارة التربية على أسئلة «الأخبار» بشأن آلية إجراء الدورة الخاصة للامتحانات الرسمية، المقرّر انطلاقها في 22 تموز الجاري، فيما لا تزال روابط أساتذة التعليم الثانوي والأساسي والمهني الرسمي متمسكة بقرار مقاطعتها. وأكدت الوزارة أنها وضعت «خططاً بديلة» لضمان إجراء الامتحانات، التي تشمل طلاب القطاعين الرسمي والخاص، مشيرة إلى أنها تملك العدد الكافي من المعلمين لتنفيذ المهام المطلوبة. وفي ما يتعلق بالطعن المرتقب أمام مجلس شورى الدولة، اكتفت بالتأكيد أن جميع الإجراءات ستبقى «تحت سقف القانون»، من دون أن تكشف طبيعة هذه الخطط أو الفئات التي ستستعين بها للمراقبة والتصحيح إذا التزم الأساتذة المقاطعة، أو ما إذا كانت تدرس الاستعانة بموظفين من خارج الجسم التعليمي الرسمي.

وتستهدف الدورة الخاصة مرشحي الطلبيات الحرة، والطلاب الذين لم يحققوا معدل 9,5 من 20، إضافة إلى الراغبين في تحسين نتائجهم لنيل منح جامعية أو استكمال إجراءات السفر. إلا أن نجاحها لا يرتبط بالقرار الإداري وحده، بل بقدرة الوزارة على تأمين الكادر الذي يتولى رئاسة المراكز والمراقبة والتصحيح وإصدار النتائج، وهي مهام ارتبطت تقليدياً بأساتذة التعليم الرسمي.

في المقابل، تراهن الروابط على المقاطعة أكثر من المسار القضائي، مستندة إلى نتائج الاستبيانات التي أجرتها في مختلف القطاعات التعليمية، والتي اعتبرتها تفويضاً واضحاً للاستمرار في مقاطعة جميع أعمال الدورة، ما يضع الوزارة أمام تحدي تأمين الكوادر اللازمة لإنجازها.

وقال نقيب المعلمين في المدارس الخاصة، نعمه محفوض، لـ«الأخبار»، إن أساتذة التعليم الخاص لا يشاركون في أعمال المراقبة لأنها من اختصاص الدولة، ويقتصر دورهم على التصحيح. وأشار إلى أنه لا يستطيع الجزم بمدى نجاح المقاطعة، لافتاً إلى احتمال استعانة الوزارة بموظفين آخرين إذا اقتضى الأمر. وهو احتمال يرفضه رئيس رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، جمال العمر، الذي يعتبر إسناد المراقبة أو التصحيح إلى غير الأساتذة سابقة تمسّ صدقية الامتحانات الرسمية.

المواجهة القضائية

بالتوازي، تستعد الروابط، بالتعاون مع لجان الأهالي في الثانويات الرسمية، للتقدم بمراجعة إبطال أمام مجلس شورى الدولة فور نشر قرار الدورة الخاصة في الجريدة الرسمية، مع طلب وقف تنفيذ التعميم الرقم 2026/41 الذي اعتمد معدل 9,5 من 20 استناداً إلى النتائج المدرسية المعتمدة حتى الأول من آذار 2026.

وترتكز المراجعة على أن هذا المعيار لم يُطبَّق بصورة متكافئة بين المدارس الرسمية والخاصة. فبحسب مقدمي الطعن، أقفلت المدارس الرسمية نتائجها نهائياً على نظام SIMS قبل الأول من آذار، ولم يعد بإمكانها إدخال علامات التقويم المستمر المنجزة خلال جزء من السعي الثالث، فيما استفادت بعض المدارس الخاصة من مهل إضافية لاعتماد نتائجها، ما أخلّ بمبدأي المساواة وتكافؤ الفرص، وأدى إلى احتساب معدلات استندت إلى معطيات غير مكتملة.

وتطالب المراجعة بوقف تنفيذ التعميم بصورة عاجلة، وإبطاله في الشق المتعلق باعتماد معدل 9,5، مع إلزام الوزارة بإبراز جميع المستندات المتعلقة بمواعيد إدخال العلامات، وإقفال نظام SIMS، وآلية اعتماد النتائج في المدارس الرسمية والخاصة، تمهيداً لإعادة احتساب المعدلات وفق معايير موحدة إذا ثبت وجود تفاوت في التطبيق. غير أن ضيق المهلة الفاصلة عن موعد الامتحانات يجعل فرص صدور قرار بوقف التنفيذ قبل 22 تموز محدودة، ما يدفع الروابط إلى التعويل على المقاطعة باعتبارها ورقة الضغط الأكثر فاعلية.

> التعليم الخاص يشارك في التصحيح فقط ولا يتولّى أعمال المراقبة

وبين تأكيد الوزارة أن «الأمور تحت السيطرة»، وإصرار الروابط على المضي في المقاطعة، تبدو الدورة الخاصة أمام اختبار يتجاوز القرار الإداري والطعن القضائي، ليطال قدرة وزارة التربية على تنظيم الامتحانات بالآليات المعتمدة والحفاظ على صدقية الشهادة الرسمية إذا مضت الروابط في قرارها حتى النهاية.

◄ إعلانات رسمية ►

اعلام تبليغ

الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة اسماءهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
شركة التجارة العامة ش.م.ل	2670	RR234976152LB
جهاد هلال وشركاه ش.م.م	4704	RR234975863LB
ستن ش.م.م - تعهدات وتجارة	5925	RR234975982LB
شركة نيو بيبلوس (انجنسي) للسياحة والسفر ش.م.م	6300	RR234975996LB
جبرا موسان واولاده ش.م.م	10900	RR234974324LB
شركة الصالح وابنائه للسياحة والنقل	11141	RR234917021LB
شركة صوايا وصليبا للطباعة والنشر	46614	RR234917667LB
شركة كيميكال كونتغ ش.م.م	46833	RR234917675LB
شركة بيرانتو كومباني ش.م.م	104697	RR234806754LB
سوماركو ش.م.م	123566	RR234806414LB
مؤسسة يوسف داغ التجارية	123581	RR234806428LB
Chaos (شربل امين فارس)	136087	RR234806445LB
شركة التكنولوجيا لصناعات الالمنيوم ش.م.ل	160959	RR234806502LB
حسن اسماعيل الزين	176569	RR234973955LB
ستار باك	193373	RR234973947LB
شركة خارنوليان اخوان - ذاديكو	214534	RR234060091LB
ايلي تبشراني - تجارة البسة	219417	RR234060216LB
شركة الغرا فيكا كومباني ش.م.م	219783	RR234060233LB
خضار ش.م.م	236958	RR234061021LB
مؤسسة مناسا للتعهدات	256409	RR234061052LB
صقر فوزي	258944	RR234061066LB
ستار باك	259137	RR234061070LB
شركة فورورد بزنس للتجارة العامة والاستيراد والتصدير ش.م.م	263020	RR234061145LB
سافتي كار لتاجير السيارات السياحية	273933	RR234973981LB
نايف ابراهيم خليل	288990	RR234918225LB
كرفان للسجاد ش.م.م	296340	RR234060542LB
نت ديزاين بلاس	296901	RR234060595LB
شركة ارون ترايدينغ ش.م.م	297949	RR234060635LB
جورج عطاالله بلوط	303894	RR234060692LB
زعني غروب للصناعة والتجارة لصاحبها احمد غازي الزعني	311830	RR234060825LB
مديسبا (بطرس ريمون يونس)	313474	RR234060882LB
TUV HELLAS (TUV NORD)S.A-فـرع لشركة اجنبية	596374	RR234976299LB
مؤسسة سركيس صالوريان	601643	RR234059875LB
بدوي بركات	604570	RR234973108LB
شركة بشارة ش.م.م	729210	RR234974372LB
شركة الاعمال الحرة ش.م.م اف. بي. سي	1099040	RR234974531LB
الشركة السياحية للشاطئ ش.م.م	1136394	RR234974602LB
ديزاينس اند وود ش.م.م.	1213249	RR234974559LB
ام. انتش ام ميتال ش.م.م	1298243	RR234970720LB
شركة مطعم الحان ش.م.م.	1378765	RR234970999LB
نايازا ش.م.م.	1470072	RR234970883LB
اسماعيل سمير نعمه	1729953	RR234972354LB
تشابلن ش.م.م	2548433	RR234973845LB
باتر كونتراكتينغ ش.م.م	2556829	RR233656877LB
شركة ابليا للتجارة العامة - ش.م.م	2809209	RR234974409LB
مدلاي ش.م.م.	2902179	RR234974528LB
شركة إنعزف ش.م.ل	2944739	RR234974681LB
بي بي تي كومباني ش م م	3009185	RR234974797LB
Bien Venue لتاجير السيارات ش.م.م.	3022182	RR234973522LB
شركة اس اند بي ش.م.م.	3026928	RR234974810LB
غاليا ش.م.م.	3059430	RR234974721LB
شركة رولادي فاشن ش.م.م.	3070098	RR234974868LB
4M Group S.A.R.L	3089206	RR234974735LB
TIP TOP SARL	3110767	RR234974752LB
شركة نسب للتجارة ش.م.م	3269925	RR234975846LB
ليتل بيز	3274591	RR234973200LB
اف اند بي غريد ش م م	3338367	RR234973916LB
ويل دوليف ش.م.ل	3339806	RR234973893LB
م ي تروتكس ش م م	3348489	RR234973584LB
غابة ملقارت ش.م.م	3452844	RR234973575LB
HANNA AUTO - حنا اوتو	3740430	RR234974443LB
باك تو بيك ش.م.م (شريك وحيد)	3786501	RR234973536LB
شركة وليد عيسى وشركاه	3811259	RR234973125LB
محلات بيلون للتجارة العامة	3876581	RR234974355LB
لورانس طانيوس بدران	3885803	RR234976395LB
MALLAH BRANDS INTERNATION S.A.L	3897257	RR234974474LB
S.L PETROLEUM (LLC) sole Partner	3938418	RR234974465LB
سلوم سليم نقولا	3971641	RR234973099LB
شركة انسالدو انرجيا (سبا) فرع لبنان	11326	RR234815169LB
صيدلية فادي (فادي سليمان)	233730	RR234814319LB
مؤسسة هاني حيدر التجارية	256389	RR234815393LB
مؤسسة نور للتجارة (نهى امين عبد الكريم)	442965	RR234814305LB
شركة بيوند برودكشن ش.م.ل	1049829	RR234816076LB
ايرما اند كو ش.م.ل	1096890	RR234816204LB
M.M.M. (جورج جوزف التنوري)	1106656	RR234816221LB
الخرافي ناشيونال ش.م.ك (مقفلة) فرع لبنان	1234478	RR234814296LB
شركة اي سكرين ميديا ش.م.ل	1241300	RR234815889LB
زوايا المنيوم (شادي عادل العنيسي)	1248484	RR234815901LB
عفيف نعيم الشامي	1256536	RR234815915LB
شركة كروس رود ش.م.م	1348132	RR234816972LB
صيدلية العلا (سحر علي الحلبي)	1353665	RR234817006LB
شركة فارماسي ش.م.م.	1368293	RR234816601LB
كومباس ش.م.م	1466594	RR234816734LB
C M T C	1469880	RR234816751LB
ربيع اسكندراني للتجارة و الصناعة	1480128	RR234816782LB
ناماتكس	1492206	RR234816819LB
sourire s.a.l سوورير ش.م.ل	1500821	RR234816836LB
Eva Trading Com SARL	1521108	RR234816853LB
شركة ديكو ماتيك ش.م.ل	1535576	RR234816867LB
تيا غراف ش.م.م.	1552531	RR234816907LB
4 بيلد ش.م.ل	1557288	RR234816915LB
مصطفى يحيه يحيه	1582665	RR234816924LB
انجل شارك ش.م.م	1587399	RR234816941LB
چ.ب.كلارك ش.م.ل.	1596408	RR234816411LB
تروا جي.اس	1623595	RR234816425LB
ابراهيم خليل لتجارة المحروقات	1625832	RR234816439LB
اميل سامي حوا (تجارة عامة)	1630213	RR234816442LB
مهى مصطفى نجم	1641748	RR234816460LB
ابراهيم محمد درويش	1649205	RR234816487LB
علي الرضا محمد درويش	1649210	RR234816500LB
مؤسسة رفيق شرفان	1684287	RR234816544LB
حسين خليل لتوزيع المحروقات	1706082	RR234816575LB
Unique design	1717100	RR234816646LB
ايلي باسيل للتعهدات	1727672	RR234816059LB
شركة راينا غروب ش.م.م. rayna group s.a.r.l	1771205	RR234816249LB
جهاد رامز عانوتي	1804977	RR234816337LB
فؤاد اللبابيدي	1832713	RR234814101LB
باي كاميكالز ش م م	1907718	RR234815950LB
زيلع وشركاه ش.م.م	1911856	RR234815977LB
الحاج للتجارة العامة	1953289	RR234815257LB
خالد احمد سالم مغربي	1967435	RR234815265LB
شركة لوجيستك ش م م	1980464	RR234814455LB
مجموعة عوكر ش م ل (قابضة - هولدنغ)	1996663	RR234815291LB
لوكسري امبورت اوتو سيلز	2018447	RR234816252LB
ABI RAMIA IMPORT EXPORT	2096938	RR234816306LB
شركة مرعي (محمد واحمد وعماد المرعي) تضامن	2128804	RR234815552LB
مكست ميتلز	2132215	RR234815583LB
نبو ايدج مانيجمنت ش.م.م	2142828	RR234815645LB
شركة دكاش فوود لاين ش م م	2148453	RR234816310LB
اوبجكتس ش.م.م	2160155	RR234815699LB
شركة برايت انتربرايز ش م ل	2162447	RR234815708LB
لكجري ديزاين (ش.م.م)	2170019	RR234815773LB
شركة كونسوليد هوريكا هولدنغ ش م ل	2181704	RR234815787LB
غراند فود ش م ل	2202176	RR234815827LB
سامر اسعد	2221674	RR234816005LB
سايف كار	2249613	RR234816014LB
محمد غازي احمد دويدري	2251610	RR234816028LB
نورث اتلانتك ان اي سي ش م م	2473867	RR234814906LB
ام ان جي انس ش.م.ل	2802162	RR234816120LB
حسين دمشق التجارية (حسين يوسف دمشق)	2809863	RR234815022LB
فؤاد حلاق	2949063	RR234814849LB
عبد العزيز خليل الحاج حسين بزي	3006600	RR234814367LB
صن شاين	3021041	RR234812865LB
لماس ترايدينغ	3032126	RR234815138LB
شاهين ترايدينغ اند سيرفيس	3154560	RR234815124LB
G.G.D	3165925	RR234815141LB
صندقلي تريدينغ	3251724	RR234814000LB
صيدلية اكسبرس	3406699	RR234811096LB
btdt-been there done that	3412274	RR234815376LB
ا ز د لخدمات الشحن ش.م.م	3748266	RR234813891LB
BAGUETTE DE PARIS	3883897	RR234814089LB
STONE PARTNERS SARL (One Shareholder)	3894747	RR234815190LB
ر.ب.اس (ريسبونسبل اند بتر) ش.م.ل R.B.S RESPONSIBLE AND BETTER S.A.L	3899691	RR234815172LB
GLOBAL CONCEPT ش م م	3945079	RR234815402LB
سموز تكنولوجيز ش.م.م شريك وحيد	3953801	RR234815362LB
اوتو مارشيه شدياق (يونان سركيس الشدياق)	62862	RR234817244LB
مؤسسة حرب التجارية	62907	RR234817258LB
مؤسسة يوسف عقيقي للتجارة والصناعة	80298	RR234817774LB
مؤسسة ابناء ادبب دحدوح	85432	RR234817876LB
مصطفى بشير الحسيني	86030	RR234817880LB
شركة كوركجيان للصناعة والتجارة	89405	RR234817964LB
غسان زريق للتجارة (غسان نسيم زريق)	89656	RR234817978LB
ميكوفولي كومبيوترز	91048	RR234818032LB
مؤسسة وليد جراب للصناعة والتجارة	94858	RR234818094LB
بيار الياس صوما	96753	RR234818148LB
سوفت سولوسيون ش.م.م.	97295	RR234818165LB
شركة خوري للهندسة والمقاولات العامة ش.م.م	98606	RR234818219LB
حسن عبده عبود	175125	RR234815107LB
مارم غروب ش.م.ل	187305	RR234818837LB
صيدلية سانت ريتا لصاحبتها كاتيا نبيل ابو عبدو	226278	RR234817377LB
بلال يوسف عنتر	569289	RR234815521LB
شركة الكوثر ش.م.م	1064066	RR234816093LB
MODA GROUP S.A.R.L	1095546	RR234816195LB
سي اي ار ش م م	1155429	RR234812817LB
نواة ش.م.م	1175533	RR234813946LB
نوبراند ش.م.م	1282130	RR234817496LB
محمد محمود الجاسم	1336501	RR234816955LB
شركة الحجاوي للتجارة والنقل/يوسف وباسم وشوقي الحجاوي وشريكهم	1359435	RR234817010LB
شركة إيزونيكا ش.م.ل	1382141	RR234817099LB
فيرست غروب ش م ل (اوف شور)	1388394	RR234817108LB
شركة سميث & كو	1397442	RR234817553LB
بي دابليو آر اشرفيه ش م م	1412763	RR234817567LB
شربل ضاهر	1425272	RR234817598LB
ليبان فيلاج كولد ستور ش.م.ل	1427382	RR234817607LB
انداستريال ترايدينغ كومباني LT.C	1430043	RR234817615LB
Beauty House textile	1484832	RR234816796LB
SPARK SUPPLIES S.A.R.L	1539409	RR234816884LB
بيبلوس ميتال اندوستري	1663166	RR234816235LB
رائد قصاب	1689434	RR234816558LB
روبير فؤاد شمعون	1910175	RR234815963LB
الرشيد للتجارة العامة	1934089	RR234813824LB
شركة مطعم السلطان باشا ش م م	1949211	RR234818341LB
ام اند ام لتجارة السيارات توصية بسيطة	2021914	RR234816266LB
CAZA - ORO	2046839	RR234816270LB
الوكيل	2182732	RR234815795LB
B . K LUCE OFF SHORE SAL	2461056	RR234818412LB
Lola Travel sarl شركة	2493005	RR234818253LB
شركة بينز ادم ش م م	2509792	RR234818409LB
شركة لوميكو ش.م.م.	2567885	RR234816116LB
الياس جبران الخوري	2665825	RR234815053LB
شركة المنى للتجارة العامة ش.م.م	2679161	RR234815040LB
مصطفى عوني كروم	2948198	RR234815098LB
صالح خالد منصور	3315443	RR234815067LB
خليل احمد العرب	3385051	RR234818386LB
نقولا رامون حبيقه	3740553	RR234816147LB
ايدج ريفرس ش م م	3876375	RR234818151LB

التكليف 124

على الغلاف

مساعٍ باكستانية - قطرية لإحياء المفاوضات

طهران وواشنطن تتبادلان الضربات... وتل أبيب تتحفّز

استمرّ تبادل الضربات بين إيران والولايات المتحدة، أمس، وإن بوتيرة محدودة، بالتزامن مع محادثات إقليمية أجرتها طهران شملت عدداً من العواصم، ولا سيما إسلام آباد، الوسيط بينها وبين واشنطن، والدوحة ومسقط وأنقرة. وفي الوقت نفسه، واصلت إسرائيل تأهّبها لاحتمال الانضمام إلى «جولة ثالثة» من الحرب، وفق توقّعاتها.

وأعلن «الحرس الثوري الإيراني» استهداف «مراكز قيادة للعدو في غرب آسيا»، وقاعدة «لازورق» الأميركية في الأردن، بـ10 صواريخ، مهدّداً بأنه «إذا كرّر الجيش الأميركي عدوانه على إيران، فلن تكون قواعده الأخرى في المنطقة آمنة من نيراننا الكثيفة». كما حذّر «الحرس» من أن «أيّ مغامرات أميركية أو تدخّل في تحديد مسارات الملاحة في مضيق هرمز، ستواجَه برد حاسم، وستعرقل بشكل خطير عملية إعادة الفتح التدريجي للمضيق، وستعرّض مصالح الدول المستفيدة لخطر جسيم». وفي المقابل، زعمت القوات المسلحة الأردنية أنها أسقطت 8 صواريخ أُطلقت من إيران في اتجاه المملكة، في حين قالت القيادة العامة لـ«قوة دفاع البحرين» إن منظومات الدفاع الجوي اعترضت عدداً من الذقوفات التي أطلقت من الجمهورية الإسلامية في اتجاه البحرين، صباح أمس.

وكانت أكدت وكالة أنباء «مهر» الإيرانية سماع دويّ انفجارات في المناطق الساحلية من مدينة بندر عباس، حيث تمّ قصف رصيف للصيد في قرية بنود التابعة لمدينة عسلوية في محافظة بوشهر، فيما أفاد «التلفزيون الإيراني» بأن قذيفة أميركية استهدفت محيط محطة بوشهر النووية. كما تحدّثت وكالة أنباء «فارس» عن سماع دويّ عدة انفجارات في مدينة جغادك في المحافظة نفسها، مشيرة إلى أن هجوماً أميركياً استهدف جسراً للسكك الحديدية يُستخدم في مسارات تجارية مع الصين وروسيا، وهو ما اعتبرته وزارة الخارجية الإيرانية، في بيان، «جريمة حرب».

وفيما لوحظ تراجع التصريحات الأميركية، وخاصة من الرئيس دونالد ترامب، الذي وجد نفسه في قلب المأزق من جديد، ذكرت محطة «سي إن إن» الأميركية أن باكستان وقطر تحاولان إعادة الطرفين الإيراني والأميركي إلى طاولة المفاوضات. كما أجرى وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، محادثات هاتفية مع قائد الجيش الباكستاني، الجنرال عاصم منير، وهو الوسيط الرئيس بين واشنطن وطهران، وأكد له أن «هجمات أميركا على إيران انتهاك لبنود مذكرة التفاهم»، محذّراً من «أيّ مغامرة قد يقدم عليها الجيش الأميركي». كذلك، بحث عراقجي التطورات الأخيرة، في اتصالات هاتفية منفصلة مع نظرائه السعودي، فيصل بن فرحان، والقطري، محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، والعماني، بدر البوسعيدي، والتركي، حاقان فيدان.

> إسرائيل متأهبة لـ«جولة ثالثة» من الحرب ضد إيران

ومن جهتها، سعت إسرائيل إلى ملء الفراغ الأميركي بالتحريض على العودة إلى الحرب. واعتبر رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، أن «الحرب لم تنتهِ بعد وأن تحدّيات جديدة تبرز أمامنا»، مضيفاً أن «سياستنا واضحة بأن إيران لن تمتلك أسلحة نووية سواء باتفاق أو من دونه». أمّا وزير حربه، يسرائيل كاتس، فأكد «أننا مستعدون لجولة قتال ثالثة في إيران»، بينما قال رئيس الأركان، إيال زامير، «إننا نراقب عن كثب ما يحدث في إيران ولبنان ونحن على أهبة الاستعداد للتحرك الفوري».

وتأتي تلك التطورات في وقت شهدت فيه مدينة مشهد شرقي إيران، ظهر أمس، المراسم الختامية لتشييع جثمان المرشد الأعلى الراحل، الشهيد علي خامنئي، وعدد من أفراد عائلته، الذين وورو في الثرى في جوار مقام الإمام الرضا. وأكد قائد مقر «خاتم الأنبياء» المركزي، بالمناسبة، أن القوات المسلحة الإيرانية عازمة على ملاحقة المسؤولين عن اغتيال المرشد ومحاسبتهم، مشدداً على أن العقاب سيطاول الجناة «عاجلاً أم آجلاً».

(الأخبار)

طهران تتوعد بالثأر للمرشد مع موارثاه في الثرى في مشهد (من الويب)

نحو حرب مضبوطة متعدّدة الساحات

أميركا - إيران: من يفرض قواعد الملاحة؟

يحيى دبوق

مع تجدُّد التوترات العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران، تتّضح، أكثر فأكثر، ملامح مرحلة ما بعد الحرب الشاملة، التي لا يبدو أنها ستنتهي قبل الاستقرار على تفاهم جديد، أو حتى على تفسير مشترك للتفاهم القديم، الذي وُجد أساساً لتثبيت وقف إطلاق النار والانتقال إلى بحث الخلافات الجوهرية، لكن كلّ طرف فسّره بما يخدم مصالحه. ويبدو أن العنوان الأبرز لهذه المرحلة، سيكون أمن الملاحة في مضيق هرمز، من دون أن يعني ذلك تخلّي واشنطن عن أهدافها الأخرى - وفي مقدّمتها تفكيك البرنامج النووي الإيراني وتقويض القدرات العسكرية الإيرانية -، ولا ترك طهران ما تراه حقاً لها، سواء في المضيق، أو لناحية امتلاك القدرات العسكرية إنتاجاً وتطويراً وحيازةً، أو في الملف النووي. لكنّ المفارقة هنا، أن الهدف الأميركي - الإسرائيلي الذي تمثّل ابتداءً بإضعاف النظام إلى أقصى حدّ، وصولاً إلى إسقاطه، تحوّل، مع تطوّر الأحداث، أقلّه من جانب الولايات المتحدة، إلى كيفية فرض قواعد المرور في مضيق هرمز.

في هذا الإطار، وعلى الرغم من أن مذكّرة التفاهم المُبرمة الشهر الماضي دعت إلى إنهاء القتال وإعادة فتح المضيق أمام الملاحة، إلّا أن اختلاف تفسيرها بين الجانبَين سرعان ما أدّى إلى عودة تبادل الاتهامات بشأن تنفيذ كلّ منهما للالتزاماته، لتتجدّد، عقب ذلك، الهجمات البحرية والردود العسكرية. وهكذا، لم تفُد الحرب تدور حول تدمير القدرات العسكرية فقط، بل أيضاً حول من يحدّد قواعد الأمن البحري في الخليج، وهو تحوّل بدأت ملامحه تفرض نفسها على الحسابات العسكرية والسياسية للطرفين. وفي حين يبدو واضحاً أن الولايات المتحدة، على الرغم من امتلاكها تفوّقاً عسكرياً، تجد نفسها مضطرةً إلى تخصيص جانب متزايد من قدراتها وجهودها لحماية خطوط الملاحة وردع الهجمات على السفن، حوّلت إيران المضيق إلى ورقة تفاوضية تمنحها نفوذاً في أي تسوية مقبلة.

لكن، هل يعني ذلك أن الكفّة تميل إلى إيران؟ من الصعب الحديث عن انتصار إيراني في ظلّ الخسائر العسكرية والسياسية والاقتصادية التي تكبّدتها طهران، في حين يصعب، في المقابل، تجاهل نجاحها في فرض كلفة متزايدة على خصومها، وخروجها من حرب مدمّرة أكثر تماسكاً وقدرةً ونفوذاً. كما أن إحدى أبرز نقاط قوتها تتمثّل في أن كلّ تصعيد في المضيق ينعكس سريعاً على أسواق الطاقة، ويضع الولايات المتحدة أمام معضلة الموازنة بين الردّ العسكري ومنع اضطراب الاقتصاد العالمي، وهو ما كان أحد الدوافع الأساسية وراء السعي الأميركي إلى إبرام مذكّرة التفاهم أصلاً. ومن شأن ذلك أن يمنح طهران هامشاً تفاوضياً يتجاوز حجم قدراتها العسكرية المباشرة، التي ثبت أنها قابلة للاستخدام في ردود عسكرية مفتوحة الآفاق والآجال. أمّا الولايات المتحدة، فعلى الرغم من الضربات الواسعة التي شنّتها على أهداف عسكرية إيرانية ردّاً على الهجمات البحرية، فإن خطابها السياسي يكشف عن معضلة واضحة؛ إذ أعلن ترامب انتهاء مذكّرة التفاهم، من دون أن يغلق باب التفاوض، وهو ما يعكس إدراكاً لكون جميع البدائل المطروحة مُكلِفة؛ فالتصعيد قد يوسّع رقعة الحرب ويرفع أسعار الطاقة، بينما قد يُفسَّر التراجع على أنه ضعفٌ في الردع، وهو ما يختصر أزمة أميركية مُركّبة.

> الطرفان، رغم التصعيد، ما زالا يفضّلان إدارة الصراع

هكذا، تسعى إيران إلى تقديم نفسها، داخلياً وخارجياً، بوصفها الطرف القادر على فرض وقائع جديدة في المضيق، مستندةً إلى خطاب يربط أمنَ الملاحة بترتيبات سياسية جديدة، في حين تصرّ الولايات المتحدة وشركاؤها على أن حرية العبور مبدأ غير قابل للمساومة. وما بين الطرفين، يبدو السيناريو الأكثر ترجيحاً في المدى القريب ليس حرباً شاملةً ولا تسويةً نهائيةً، بل استمرار حالةٍ من «الحرب واللاحرب»، تتخلّلها ضرباتٌ متبادلة، وضغوطٌ اقتصادية، ورسائل ردع، بالتوازي مع محاولات متقطّعة لإحياء المسار التفاوضي. والراجح أيضاً، أن الطرفين، رغم التصعيد الحاصل بينهما، ما زالا يفضّلان إدارة الصراع على الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة يصعب التحكّم في نتائجها. وأياً كان ما ستؤول إليه الأمور، فالأكيد أن من ينجح في فرض قواعد الملاحة في «هرمز»، قد يكون الأقدر أيضاً على رسم ملامح التوازن الإقليمي في مرحلة ما بعد الحرب.

«فيتو» أميركي على مشاركة إسرائيل في تبادل الضربات

تزامناً مع تجدّد التصعيد العسكري الأميركي - الإيراني، كرّر رئيس حكومة الاحتلال، بنيامين نتنياهو، خلال حفل تخريج دورة طيران، أمس، القول إن إيران لن تمتلك سلاحاً نووياً، «مع اتفاق أو من دون اتفاق». كذلك، هدّد وزير الأمن، يسرائيل كاتس، بأن «الذراع الطويلة لإسرائيل ستصل إلى طهران وتبريز وأصفهان».

وعلى صعيد متصل، أفادت قناة «كان» العبرية بأن «إسرائيل معنيّة بالحصول على موافقة ترامب لضرب إيران»، لكنها لا تزال، حتى الآن، خارج المواجهة المباشرة الجارية بين واشنطن وطهران. وبحسب التقرير، يقدّر الإسرائيليون أن تبادل الضربات سيستمرّ عدة أيام، وأن تل أبيب تحتاج «ضوءاً أخضر» أميركياً قبل أيّ مشاركة فيه. كذلك، نقلت صحيفة «نيويورك بوست» الأميركية، عن مصادر، أن إسرائيل «جاهزة للانضمام» إلى ضربات أميركية مستقبلية «إذا طُلب منها هذا الأمر»، وأنها أثبتت وقوفها إلى جانب الولايات المتحدة، لكنها «لا ترغب في إعادة الإسرائيليين إلى الملاجئ من دون ضرورة». وبدورها، نقلت «القناة 15» العبرية عن مصادر إسرائيلية تقديرها أنه «حتى الآن، ليست لدى إيران مصلحة في إقحامنا في أحداث المنطقة، ولذا، لا يتمّ إطلاق النار في اتجاه إسرائيل».

وفي تعليقه على عودة التوتر الأميركي - الإيراني، رأى رئيس «مجلس الأمن القومي الإسرائيلي» السابق، أيال حولاتا، في مقال نشره موقع «واللا»، أن الخطوة الأميركية الأخيرة تهدف إلى توجيه رسالة إلى الإيرانيين، بعدما بدا أن طهران تماطل في المفاوضات. ورأى أن «ترامب لا يريد حرباً طويلة»، وأن الهدف المباشر لا يزال فتح مضيق هرمز ووقف تعطيل الملاحة. لكنه حذّر من أن «احتمال خروج الأمور عن السيطرة مرتفع»، رغم أن إيران، في تقديره، «لا تملك مصلحة في حرب كبيرة جداً، بسبب تضرّر دفاعاتها الجوية ومحدودية خياراتها». والأهمّ، بحسب حولاتا، أن «ترامب لن يسمح لإسرائيل بالدخول إلى الهجوم في هذه المرحلة». وأنه سيبذل ما يستطيع لمنع تل أبيب من المبادرة. كما وصف مستوى انعدام الثقة بين الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية بأنه «مقلق جداً».

وفي قراءة أخرى، كتب أمير بار شالوم في موقع «زمان إسرائيل» أن الضربتين الأميركيتين الأخيرتين، ولا سيما الموجة التي طاولت 90 هدفاً على الساحل الإيراني، تثبتان أن «واشنطن مصمّمة على منع طهران من فرض قواعد جديدة في مضيق هرمز». وبحسب بار شالوم، فإن جوهر الاشتباك الحالي ليس الملف النووي ولا الصواريخ، بل «حرية الملاحة ومن يحدّد الواقع في الخليج». ورأى أن الردّ الأميركي جاء ليقول إن «قواعد هرمز لن تُترك لإيران»، معتبراً أن «الأيام المقبلة ستكون اختباراً للمذكرة أو التفاهم الهش بين واشنطن وطهران»، وأن صمت عُمان قد يساعد الولايات المتحدة في تثبيت حرية المرور قرب الشاطئ العُماني.

(الأخبار)

تل ابيب تحتاج «ضوء اخضر» اميركيا قبل اي مشاركة ضد إيران (ارشيف)

رأي

صدق الوعد وقضى شهيداً على طريق القدس

معين الرفاعي *

شيّعت الجمهورية الإسلامية في إيران سماحة المرشد الأعلى آية الله السيد علي الخامنئي، بعد أكثر من أربعة أشهر على استشهاده، في جنازة كانت الأضخم في تاريخ البلاد، شارك فيها ما بين 15 و25 مليون شخص، وسط مشاركة دولية واسعة، رغم محاولات الولايات المتحدة وبعض حلفائها التنغيص على المشهد الذي أضاف أبعاداً جديدة على الفشل الأميركي-الإسرائيلي في العدوان على إيران. وهو مشهد يبدو أنه صدم ترامب الذي لم يُخفِ ذهوله أمام هذا الزخم المليوني، وكانت صدمته هذه - على ما يبدو - عاملاً من عوامل استئناف العدوان على إيران، حتى قبل انتهاء مراسم التشييع، رغم تصريحه المُعلن بوقف الضربات في هذه الفترة.

غير أن المشهد، في الوجدان الفلسطيني، لا يقتصر على البعدين الإيراني والدولي؛ بل يحمل دلالات ترتبط مباشرة بجوهر القضية الفلسطينية ومسار المقاومة في المنطقة.

في غضون أقل من ثلاث سنوات، قدّمت المقاومة على مختلف الجبهات عشرات الآلاف من الشهداء والجرحى لردّ العدوان الأميركي – الإسرائيلي الذي أعقب معركة «طوفان الأقصى»؛ وكان قادة المقاومة في طليعة الذين بذلوا دماءهم وأرواحهم، وفي مقدّمتهم الأمين العام لحزب الله سماحة السيد الشهيد حسن نصرالله، وخلفه سماحة السيد الشهيد هاشم صفي الدين، ورئيسا المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، الشهيد إسماعيل هنية والشهيد يحيى السنوار. في هذا الإطار، يأتي استشهاد السيد الخامنئي تتويجاً لمسار بذل الدماء والأرواح صدّاً للعدوان، ودفاعاً عن كرامة الأمة. فالكل يعلم أن العدوان الأميركي – الإسرائيلي الذي استهدف القيادة الإيرانية يوم 28 شباط/فبراير، يرتبط بفلسطين وبمواقف الجمهورية الإسلامية وشعبها تجاه القضية الفلسطينية. وبهذا المعنى، فإنّ استشهاد السيد الخامنئي هو ارتقاء على طريق القدس وفلسطين ومقدّسات الأمة.

> في عهد السيد الخامنئي، تطوّرت هذه العلاقة وتعمّقت، وأصبحت إيران تشكّل عمقاً استراتيجياً لفصائل المقاومة

التزم القائد الخامنئي، منذ توليه منصب المرشد الأعلى في عام 1989، بقضية فلسطين كبوصلة أساسية للسياسة الإيرانية، ولم يبدّل أو يغيّر مواقفه رغم كل الضغوط والمخاطر التي أحاطت به وببلاده. ففي خطاباته المتكرّرة، كان يكرّر أن «قضية فلسطين لن تخرج من لائحة قضايا نظام الجمهورية الإسلامية»، وأنها «ساحة جهاد إسلامي واجب وضروري». وقد جسّد هذا الالتزام العملي بتقديم الدعم المادي والمعنوي للمقاومة الفلسطينية، حتى بات يُنظر إليه في أوساط المقاومة بأنه أبرز الداعمين لها.

لقد نجح السيد القائد في الدمج بين دعم القضية الفلسطينية والدفاع عن إيران ووحدة أراضيها واستقلال قرارها السياسي، وكرامة شعبها. فعملية إسقاط النظام التي شنّتها الطائرات الأميركية والإسرائيلية لم تكن تستهدف القيادة الإيرانية فحسب، ولا زرع الفوضى في إيران وتمزيق وحدتها السياسية والجغرافية فقط، بل كان هدفها الأساسي إسقاط الرافعة الأساسية والسند الداعم لحركات المقاومة في المنطقة، وفي مقدّمتها قوى وفصائل المقاومة الفلسطينية، التي شكّلت عائقاً صلباً في مواجهة الأطماع التوسعية الإسرائيلية وأفشلت العديد من مشاريع الهيمنة على المنطقة وشعوبها. وإذ يضع الشعب الفلسطيني استشهاده في سياق مسيرة الشهداء الذين ارتقوا على طريق القدس، فإنه يدرك أن هذه الشهادة جاءت نتيجة التزام صادق منه بالقضية، لم يبخل فيها بدمائه، وهو ما يضفي على استشهاده بُعداً جهادياً يتجاوز إيران إلى مصاف شهداء الأمة في زمن التنازلات.

ففي مشهد إقليمي طغت عليه موجة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، وتهميش متزايد للقضية الفلسطينية في أجندات العديد من الدول العربية والإسلامية، وقفت إيران، طوال عهد الخامنئي، كما في عهد الإمام الخميني، كاستثناء واضح. فقد ظلت الدولة الوحيدة التي لم تكتفِ بالمواقف السياسية أو الإدانة الشفهية، ومدّت المقاومة الفلسطينية بأنواع الدعم كافة، بما في ذلك الدعم المسلّح.

دعم فلسطين كان ركيزة ثابتة في السياسة الإيرانية منذ قيام الثورة الإسلامية عام 1979. وفي عهد السيد الخامنئي، تطوّرت هذه العلاقة وتعمّقت، وأصبحت إيران تشكّل عمقاً استراتيجياً لفصائل المقاومة، في فلسطين ولبنان وسوريا واليمن والعراق. فأبواب إيران بقيت مفتوحة في وقت كانت فيه غالبية الدول العربية تغلق أبوابها أمام القضية أو تتعامل معها كأداة للتفاوض، أو عبء ثقيل ينبغي التخلص منه.

صرّح القائد الخامنئي نفسه، في أكثر من مناسبة، أنّ إيران تدعم فلسطين «دون أي اعتبارات أو مجاملات»، مُظهِراً استعداده لتحمّل تبعات هذا الدعم، من عقوبات إلى حروب، دون تراجع. عبّر عن ذلك بوضوح حين قال: «لو كنا مثل أكثر الأنظمة العربية التي خانت القضية الفلسطينية لما وصمونا بمساندة الإرهاب». إن هذا الموقف، الذي جعل من إيران حليفاً استراتيجياً للمقاومة في وقت تخلّى عنها آخرون، هو ما منح تشييعه طابعاً خاصاً، كائناً ومقاوم وقف في وجه العنجهية الأميركية والإجرام الصهيوني.

لم تقتصر علاقة السيد الخامنئي بفلسطين على البعد السياسي أو العسكري فحسب، بل طاولت البعد الفكري. ففي فكر الخامنئي، كانت فلسطين جوهراً للهوية الإسلامية، واختباراً لصدق النوايا وصدق السياسات. جسّد ذلك في رفضه القاطع لكل المبادرات والاتفاقات التي تنتقص من حق الشعب الفلسطيني في أرضه، معتبراً أن التفريط في فلسطين هو تفريط في الأمة الإسلامية وتاريخها ومقدّساتها.

وصف السيد الخامنئي اتفاقيات التطبيع بأنها «خيانة للعالم الإسلامي وللفلسطينيين»، معتبراً أنها تضع «القضية الفلسطينية، التي هي قضية اغتصاب وطن، في عالم النسيان». في مقابل ذلك، كان يرى في المقاومة السبيل الوحيد للحفاظ على القضية. حين كان السيد الخامنئي يستقبل قادة المقاومة في طهران، كان يكرّر أن «قضية الدفاع عن فلسطين ودعم الشعب الفلسطيني هي قضية أساسية ومبدئية بالنسبة إلى الشعب الإيراني»، مؤكّداً أن «انتصار فلسطين هو قضية محسومة في الأذهان الإيرانية، ولا تقبل النقاش».

إن مشاركة وفود فلسطينية رسمية وشعبية في مراسم تشييع الخامنئي، التي امتدّت سبعة أيام بين طهران وقم والعراق ومشهد، تعكس المكانة التي يحظى بها الشهيد القائد في الضمير الفلسطيني، وتجسّد استمرارية الارتباط بين الثورة الإيرانية والقضية الفلسطينية، بل وتزداد صلابة ومتانة بدمائه الزكية الطاهرة وبملحمة استشهاده في مواجهة المُخطّطات الأميركية ومشاريع التوسّع والهيمنة الإسرائيلية.

* سياسي وباحث فلسطيني

الحدث

مباحثات مصرية - خليجية حول إيران
أبو ظبي والرياض أكثر ليونة... والكويت تتصلّب

القاهرة - **الأخبار**

بدأت مصر، منذ أسابيع، سلسلة تحرّكات دبلوماسية وأمنية، يبدو أنها تندرج في سياق مسار أوسع لإعادة صياغة أولويات السياسة الخارجية. وهو مسارٌ تقول مصادر مصرية، في حديثها إلى «الأخبار»، إنه يفرض نفسه كاستحقاق إلزامي بعد الهزات العنيفة التي ضربت المنطقة على خلفية الحرب الأميركية - الإسرائيلية ضدّ إيران، والتي رأت عواصم خليجية أن القاهرة أظهرت انحيازاً في خلالها إلى مصلحة طهران. وكانت العلاقات المصرية مع بعض عواصم الخليج مرّت بمحطّات من التباعد الصامت والتباين الجذري في الرؤى تجاه أزمات الإقليم، فضلاً عن الكباش المكتوم المرتبط بترتيب الأولويات الاقتصادية والاستثمارية، لكنها لم تصل إلى حدّ القطيعة الكاملة، إذ ظلّت قنوات الاتصال، حتى في خلال الأزمة الأخيرة المرتبطة بإيران، قائمة، وهو ما وفّر، بحسب المصادر، «أرضية لإعادة بناء الثقة بمجرّد تغيّر الظروف الإقليمية والدولية».

ومع توقيع مذكّرة التفاهم بين واشنطن وطهران، والتي تبدو اليوم على حافة الانهيار، تحرّكت الدبلوماسية المصرية «بهدوء، وبعيداً عن الأضواء والرسائل العلنية، بهدف تنشيط الاتصالات السياسية مع الشركاء الخليجيين». وطبقاً للمصادر نفسها، فإن «هذا التكتيك حقّق نجاحاً ملموساً في بعض الساحات، لكنه اصطدم بالجدار الكويتي»؛ إذ لا تزال الكويت تعيش حالة من «الامتعاض» من الموقف المصري. في المقابل، تَبرز أبو ظبي باعتبارها «أحد أهمّ النماذج التي تعكس التطوّر الإيجابي لذلك المسار»؛ فالرَّخم الملحوظ في اللقاءات الرسمية والزيارات المتبادلة بين مصر والإمارات «لا يقتصر على البعد الاقتصادي، المتمثّل في استئناف الحديث عن مشروعات استثمارية ضخمة، بل يمتدّ إلى تفاهم سياسي أعمق بشأن طبيعة المرحلة الإقليمية الحالية وإدارتها»، على حدّ تعبير المصادر. أيضاً، يبدو أن العلاقات مع الرياض دخلت مرحلة أكثر استقراراً مقارنةً بالفترة السابقة؛ إذ تشير المصادر إلى رفع التجميد عن ملفات استثمارية كانت تباطأت نتيجة الظروف التي رافقت فترة الحرب، إلى جانب استمرار المباحثات الخاصة بصفقات استحواذ واستثمارات جديدة داخل السوق المصرية.

غير أن هذا الانفراج، وإن بدا متسارعاً، لا يعني تصفير الأزمات أو

> **مناورات عسكرية مُرتقبة على الأراضي المصرية بمشاركة قوات خليجية**

يبدو أن العلاقات المصرية مع الرياض دخلت مرحلة أكثر استقراراً مقارنة بالمدة السابقة (أرشيف)

زوال العقد العالقة كافة، وخصوصاً مع الكويت. فالصورة العامة تشير إلى أن العلاقات المصرية - الخليجية أصبحت «أكثر اتزاناً»، وإن مساحة التوافق السياسي «باتت أوسع ممّا كانت عليه قبل سنوات قليلة، لكن تحت رعاية معادلات القوة الجديدة». وفي ظلّ ارتياح القاهرة إلى هذه الانفراجة، فهي كثّفت اتصالاتها، خلال اليومين الماضيين، لإعادة تثبيت ركائز التهدئة بين واشنطن وطهران، وذلك انطلاقاً من إدراكها أن «أيّ انفجار جديد سيعيد خلط الأوراق، ويرتدّ سلباً على أمن الخليج وعلاقته مع مصر، وبالتالي يعطّل مسار التقارب في وجهات النظر بين مصر وإيران».

وفي هذا الصدد، يكشف مسؤول دبلوماسي مصري، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «المباحثات الأخيرة تجاوزت الملفات الثنائية لتناقش الفرص الاستثمارية المشتركة بين دول الخليج وإيران نفسها»، معتبراً أن «شراكات من هذا النوع، في ظلّ الانفتاح المتوقّع بعد التهدئة، تمثّل الضمانة الفعلية لمنع تجدّد الحروب الإقليمية». ويضيف المصدر أن «أبو ظبي تبدو الأكثر حماسة وانفتاحاً على ذلك التوجّه»، لافتاً إلى أن هناك «تحرّكات قريبة ستشهدها الساحة عبر رجال الأعمال وشركات القطاع الخاص في البلدَين».

بدوره، يشير دبلوماسي مصري آخر، في حديثه إلى «الأخبار» إلى أن القاهرة «استغلّت التوجّه الأميركي نحو التهدئة لتجاوز الكثير من نقاط الخلاف مع عواصم الخليج»، معتبراً أن التصريحات التصعيدية الصادرة عن الإدارة الأميركية بين الحين والآخر - والتي تحوّلت في خلال الأيام الماضية إلى تبادل نيران في مضيق هرمز - ليست سوى «ضغوط تفاوضية»، ولا سيما أن «قادة الخليج وصلوا إلى قناعة راسخة بأن أي محاولة لإسقاط النظام الإيراني من شأنها أن تؤدي إلى اضطرابات أوسع في المنطقة، وهي قناعة لم تكن واضحة لديهم في بدء المعركة». أمّا في ما يخص التواجد العسكري المصري في الخليج، فيقول مصدر عسكري مصري، لـ«الأخبار»، إن القاهرة «باتت تتحفّظ على الحديث حول هذا الأمر بشكل شبه كامل، وذلك تجنّباً لإثارة حساسيات طهران من جهة، وتأكيداً لكون أيّ تواجد عسكري مصري خارج البلاد لا يهدف إلى المشاركة في أيّ أعمال عدائية، بل يقتصر على الأبعاد التدريبية والدفاعية». ويكشف المصدر عن «مناورات عسكرية مُرتقبة على الأراضي المصرية بمشاركة قوات خليجية»، معتبراً أن «مشاركة القوات المصرية في غرف العمليات وساحات التدريب المشتركة، تمنحها خبرات ميدانية ضرورية».

حفلة «الهلع» من تركيا: إسرائيل تخترع «تهديداً وجودياً» جديداً

يحيى دبوق

يبدو الخطاب المرتبط بتركيا منعزلاً عن المزايدات السياسية الداخلية، التي تستهدف تحويل أنقرة إلى «وحش جديد»، وإلهاء الجمهور عن الإخفاقات الاستراتيجية.

صحيح أن الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، صعّد، في الآونة الأخيرة، من لهجته المناوئة لإسرائيل، ذاهباً إلى أن الأمن القومي لبلاده إنما يبدأ من سوريا ولبنان - وهو ما يُفهم في سياق المخاوف الجماعية التي ولّدتها الحرب على إيران -، إلّا أن الواضح أن ثمة استغلالاً إسرائيلياً بيّناً لذلك التصعيد لأغراض مختلفة، داخلية وخارجية على السواء. وفي هذا الإطار، اعتبر نتنياهو أن «النظام في تركيا مُصاب بفيروس جماعة الإخوان المسلمين»، مشيراً إلى أن إردوغان يستضيف حركة «حماس» ويموّلها، ويهدّد إسرائيل، كما اليونان وقبرص. كما قارن وزير الحرب الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، الرئيس التركي بصدام حسين، مُهدّداً بأن «الإمبراطورية العثمانية لن تعود»، في حين ذهب وزير الشتات، عاميحاي شيكلي، إلى أن التهديد التركي «أكبر من التهديد الإيراني». ولوّح وزير الثقافة والرياضة، مخلوف (ميكي) زوهار، بدوره، بأن مصير إردوغان «سيكون أسوأ من مصير النظام الإيراني».

ومع أن الإفراط في الاستعداء يشكّل جزءاً من العقيدة الأمنية - السياسية الإسرائيلية الناشئة عقب السابع من أكتوبر، فهو لا يبدو منفصلاً عن حالة نفسية جماعية، تجعل الإسرائيليين كافة يميلون بشكل شبه غريزي، إلى «تضخيم التهديدات» وتصديقها، في حين تجد القيادة السياسية، التي ترغب في إثبات أنها أصبحت أكثر يقظة، نفسها مضطرة إلى البحث المستمر عن جبهات جديدة وأعداء جُدد. وفي هذا السياق، تُستخدم تركيا كـ«شماعة» مثالية، تمنح المواجهة اللفظية معها إيحاء زائفاً بالسيطرة والقوة، وتغطّي عجز القيادة عن حلّ الملفات الملحّة في إيران ولبنان وغزة، وصولاً إلى اليمن، من دون أن ينفي ذلك حقيقة وجود شرخ متعمّق بين أنقرة وتل أبيب. والواقع أن التمدّد التركي في سوريا بعد سقوط النظام السابق فيها، وشبكة العلاقات التي تربط أنقرة بتنظيمات الإسلام السياسي في المنطقة، إضافة إلى برنامج تطوير القدرات العسكرية التركية وعلى رأسها المُسيّرات، والطموح البحري التركي في المتوسط وشرق أفريقيا، كلّها تمثّل تحدّيات استراتيجية من وجهة نظر الكثير من المراقبين الإسرائيليين، إلّا أن وصف تركيا بـ«التهديد الوجودي» يبقى مبالغة كبيرة.

وممّا يدعم حجج القائلين بوجود مبالغة، أن التمدّد التركي في سوريا، يُفسَّر بحسابات النفوذ والأمن الحدودي تجاه الكرد، وبالرغبة في ملء الفراغ الذي خلّفه سقوط النظام السابق، فيما القدرات العسكرية التركية إنما تجري تنميتها لتثبيت مكانة تركيا كقوة إقليمية ودولية، ضمن حلف «الناتو»، وليس لبناء قدرة هجومية مباشرة ضدّ إسرائيل. فتركيا، بحسب تموضعها الإقليمي، تُنافس على النفوذ، ولا تخطّط لحرب «إفناء إسرائيل»، وهو الفرق الذي يميّزها بالضبط عن الحالة الإيرانية، التي تقوم على العداء التامّ للكيان ورفض الاعتراف بوجوده نفسه. ومن هنا، يتخوّف البعض في تل أبيب من أن تحلّ المكابدة الحربية محلّ الحسابات العقلانية، خصوصاً مع قرار الحكومة الإسرائيلية الاعتراف بالإبادة التركية للأرمن، والذي جاء على خلفية حسابات داخلية، وأدّى إلى إغضاب أذربيجان، الحليف الأمني والنفطي المهمّ لإسرائيل، ولم يرُق حتى لأرمينيا.

ومن شأن هذا الخطاب «الشعبوي»، بحسب المنتقدين، أن يغلق أبواب الدبلوماسية، ويضع إسرائيل في زاوية حرجة إزاء حليفها الأميركي، إذ أكّد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أن الذي يجمعه بتركيا وإسرائيل تحالفات متشابكة، وأنه لن يسمح باندلاع صراع بين حليفيه، في حين أن تعامل مع عضو في حلف «الناتو»، وهو الجيش الثاني من حيث الحجم، كأنه «ميليشيا مارقة»، يُعدّ ضرباً من الانتحار الدبلوماسي، لن يؤدّي إلّا إلى عزل إسرائيل أكثر فأكثر. ويحاجج المنتقدون بأنه على الرغم من أن إردوغان يمارس حملة «سحب شرعية» قاسية ضدّ تل أبيب، ويؤوي قيادات «حماس»، ويتوسّع في سوريا، لكنه في الوقت ذاته يحرص على إبقاء «الخط الساخن» الأمني مفتوحاً مع إسرائيل لمنع الانزلاق إلى مواجهات غير محسوبة، ولا يقطع العلاقات الدبلوماسية بها تماماً. كما أن تركيا، التي تتطلّع إلى صوغ موقعها ضمن نظام إقليمي متغيّر، لا تفتأ تلعب على حبال متعدّدة، وهو ما يجلّي جانباً منه انتظارها صفقة طائرات «F-35» من ترامب، ومحافظتها في الوقت نفسه على علاقاتها مع إيران وروسيا، وتحسينها صلاتها بمصر.

> **بعض منتقدي سياسة إسرائيل إزاء تركيا يعتقدون أنها تنطلق من مزايدات حزبية داخلية**

في المقابل، ثمّة تحدّيات وجودية حقيقية تحاصر إسرائيل، وتتمثّل في إيران ومحور المقاومة، وتردّي العلاقة مع أميركا، فيما من سوء التقدير والإضرار بالذات، بحسب المنتقدين، أن تفتح إسرائيل على نفسها، في ظلّ استمرار تلك التحدّيات، جبهة جديدة أو تخلق عداوة مستحكمة مع قوة إقليمية في الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة الفلسطينية، غير أن جلّ ما فعله الرجل هو المساهمة في تنظيم فعاليات حضور مباريات كأس العالم في مخيّمات النزوح، بغرض حشد تأييد الشارع الغزي للمنتخب المصري. وفي البحث عن مبرّرات تدفع إلى اغتيال الرجل، لم يُعثر على تفسير سوى أن القتل هذه المرّة يعبّر عن امتعاض الإسرائيليين من تصريحات مدرّب المنتخب المصري، حسام حسن، التي أبدى فيها تضامنه مع فلسطين ودان المجازر الإسرائيلية في غزة.

ولم تكن عملية الاغتيال هذه سوى واحدة من سلسلة اعتداءات دامية

رفْع أقدم العقوبات عن سوريا
أميركا تواصل تطويع الشرع

عامر علي

على هامش مشاركته ضيفاً في القمة السادسة والثلاثين لـ«حلف شمال الأطلسي» (الناتو)، التي استضافتها العاصمة التركية أنقرة، وبعد يوم واحد فقط من استقباله الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، في دمشق، باعتباره أوّل رئيس غربي وأوروبي يزور سوريا في مرحلتها الجديدة بعد سقوط النظام السابق، أجرى الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، والوفد المرافق له، لقاءً مع الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، الذي أعلن، بالمناسبة، البدء الفعلي بإجراءات شطب اسم سوريا من «قائمة الدول الراعية للإرهاب»، التي يُعدّ إدراجها عليها أقدم عقوبة فرضتها واشنطن على دمشق، وتعود إلى عام 1979.

ويأتي القرار الجديد، الذي تضمّنته أيضاً رسالة وجّهها ترامب إلى الشرع وعاد بها الأخير إلى بلاده، في سياق الترتيبات الأميركية المستمرة لـ«سوريا الجديدة»، بما في ذلك مواصلة رفع العقوبات المفروضة على دمشق، والذي ترى فيه واشنطن مدخلاً لمنح هذا البلد دفعة اقتصادية واستثمارية، بعد أن تحوّل، من وجهة النظر الأميركية، إلى حليف استراتيجي لها في المنطقة، في ظلّ السلطة الانتقالية الحالية. وفي وقت لاحق، أعلن وزير الخارجية الأميركي، ماركو روبيو، أن الولايات المتحدة بدأت إجراءات إزالة سوريا من القائمة المُشار إليها، معتبراً أن رفع العقوبات عن دمشق سيفسح في المجال أمام التجارة والاستثمار الدوليَّيْن، ويمنح الأخيرة فرصة لإعادة الإعمار، ويفتح فصلاً جديداً أمام الشعب السوري.

ويعود تصنيف سوريا ضمن قائمة «الدول الراعية للإرهاب»، الذي فُرض في عهد الرئيس الأميركي الأسبق، جيمي كارتر، إلى اتّهام واشنطن دمشق بدعم «جماعات صنّفتها الولايات المتحدة على أنها منظمات إرهابية، ولا سيما في لبنان وفلسطين»، في إشارة إلى قوى المقاومة. وشكّل هذا التصنيف الأرضيةَ القانونية لسلسلة طويلة من العقوبات التي فُرضت تباعاً على سوريا، وأدّت إلى حصار البلاد اقتصادياً وإبعاد المستثمرين عنها. وتتطلّع واشنطن، ومن وراء إبطال ذلك القرار، والذي وُصف بأنه «أكبر تحوّل في السياسة الأميركية تجاه سوريا»، إلى تشجيع المستثمرين على مزيد من الانخراط في السوق السورية، وتقديم سوريا بوصفها «قصة نجاح» ونموذجاً للدول التي تنتقل إلى رعاية الولايات المتحدة، ولا سيما أن الإدارة الأميركية كانت قد رفعت بالفعل عدداً كبيراً من العقوبات المفروضة على دمشق، بما فيها عقوبات قانون «قيصر»، التي كانت تُعدّ الأشدّ.

وقبيل لقائه ترامب، أجرى الشرع، برفقة وزير الخارجية أسعد الشيباني، لقاءً مع وفد من الكونغرس الأميركي رأسته السيناتورة جين شاهين، وضمّ كريس كونز، ومايك راوندز، وديك دوربن، ولينديسي غراهام، إضافة إلى النائب مايكل تيرنر. وحضر اللقاء، أيضاً، المبعوث الأميركي الخاص إلى سوريا والعراق، وسفير بلاده لدى تركيا، توماس برّاك، الذي اعتبر، في منشور على منصّة «إكس»، أن «هذا النوع من الانخراط يعكس زخماً متصاعداً نحو فصل جديد وأكثر قوة في العلاقات الأميركية - السورية، يقوم على الثقة المتبادلة، وتلاقي المصالح الاستراتيجية، والالتزام المشترك بإرساء استقرار طويل الأمد في المنطقة». وأضاف: «هذا الحدث يحمل دلالة تاريخية لافتة، إذ يعيد التأكيد على الموقع المحوري لسوريا في صياغة مستقبل الشرق الأوسط وتحديد اتجاهاته في مرحلة إقليمية شديدة الحساسية».

وخلال لقائه الشرع، أثنى ترامب، من جهته، على القيادة السورية الجديدة، وامتدح الشرع على المستوى الشخصي، قائلاً: «إنه شخص قوي وقائد عظيم يحظى باحترام الجميع، بمن فيهم أنا». وأضاف: «الأوضاع في سوريا عادت إلى الاستقرار بعد مدّة وجيزة... نحن فخورون بتلك الإنجازات وبدورنا». وفي ردّه على أسئلة الصحافيين بشأن دور سوريا المحتمل في لبنان، أجاب باقتضاب قائلاً إن السوريين يمكن أن يساعدوا في هذا المجال، مشيراً إلى أنهم «يحقّقون تقدماً جيداً». وفي تصريحات أدلى بها خلال عودته إلى واشنطن على متن طائرته، أكّد ترامب أن الشرع قدّم له تعهّداً بشأن «حزب الله»، لكنه قال إنه لن يكشف عن أيّ تفاصيل في الوقت الحالي.

كذلك، أعاد ترامب، خلال إجابته على أسئلة الصحافيين، بحضور الشرع، التأكيد، مرة أخرى، أنه قدّم لإسرائيل دعماً غير مسبوق، وذكّر بأنه اعترف بـ«سيادتها» على الجولان السوري المحتل، في وقت لم يُبدِ فيه الرئيس السوري الانتقالي أيّ ردّ فعل على هذا التصريح. وكان الشرع قَلّل، في وقت سابق، خلال مشاركته في منتدى أنطاليا الدبلوماسي في نيسان الماضي، من أهمية الاعتراف الأميركي بـ«إسرائيلية» الجولان، وقال: «لا يحق لأحد أن يقدّم أرضاً لا يملكها، وأيّ اعتراف بأحقية إسرائيل في الجولان المحتل باطل».

اتّساع مساحة «اليد المطلقة»
إسرائيل تفرّغ غضبها برئيس «اللجنة المصرية»

غزة - **يوسف فارس**

لم يكن منعدم الدلالة إصرار العدو الإسرائيلي على ملاحقة المسؤول في «اللجنة المصرية لإغاثة غزة»، محمد الوحيدي، واغتياله مساء أول من أمس؛ إذ أفادت شهادات ميدانية بأن الرجل، الذي تجاوز الستين من العمر، نجا من ضربة أولى استهدفت السيارة التي كان يستقلّها، ثمّ قضى في قصف طاوله مرّة ثانية، برفقة ثلاثة من المارّة، من بينهم طفلان شقيقان من عائلة الديري. ويوحي الإصرار الإسرائيلي على القتل، من دون الالتفات إلى حجم الأضرار والضحايا، بالوهلة الأولى، بأن المستهدف هو شخصية قيادية في الأذرع العسكرية لفصائل المقاومة الفلسطينية، غير أن جلّ ما فعله الرجل هو المساهمة في تنظيم فعاليات حضور مباريات كأس العالم في مخيّمات النزوح، بغرض حشد تأييد الشارع الغزي للمنتخب المصري. وفي البحث عن مبرّرات تدفع إلى اغتيال الرجل، لم يُعثر على تفسير سوى أن القتل هذه المرّة يعبّر عن امتعاض الإسرائيليين من تصريحات مدرّب المنتخب المصري، حسام حسن، التي أبدى فيها تضامنه مع فلسطين ودان المجازر الإسرائيلية في غزة.

ولم تكن عملية الاغتيال هذه سوى واحدة من سلسلة اعتداءات دامية تسبّبت باستشهاد 10 مواطنين في قطاع غزة في غضون 24 ساعة، غير أنها تكشف عن اتّساع مساحة «اليد المطلقة» المتاحة لإسرائيل في ممارسة القتل في القطاع، وإن فقط تعبيراً عن الغيظ. وتعكس الوقائع الميدانية التي سُجّلت خلال الأيام الماضية، بالفعل، نهجاً جديداً في التعاطي مع غزة، تستحلّ بموجبه إسرائيل

> **العدو يريد تحويل الهجرة من حلم فردي إلى أمنية جماعية**

المضيّ في القتل، إنما على نحو «هادئ» لا يثير حفيظة «المجتمع الدولي» أو انتقاده.

ففي خلال الأيام الثلاثة الماضية مثلاً، سُجّلت سلسلة جرائم «صامتة»، من بينها أولاً إعدام جيش الاحتلال سائق إحدى الشاحنات التجارية في مدينة رفح جنوبي القطاع. وفي مدينة خانيونس، أغارت الطائرات المسيّرة على خيمة تؤوي نازحين في منطقة المسلخ، ما أدى إلى سقوط ثلاثة شهداء. كذلك، قصفت الطائرات المسيّرة مركز إيواء في حي النصر في مدينة غزة، متسبّبة باستشهاد مواطن وإصابة آخرين. أما في حي الزيتون، فأطلق جيش الاحتلال النار على الطفل عبد الرحمن بدوان، في حين قصفت الطائرات المسيرة سيارة مدنية بالقرب من مفترق الصناعة غرب مدينة غزة، الأمر الذي تسبّب بسقوط ثلاثة شهداء. أيضاً، قصف العدو سيارة مدنية أخرى قرب جامعة الأقصى في خانيونس، فسقط شهيدان، فيما أطلقت طائرة مسيّرة قنبلة في اتجاه تجمّع للمواطنين في حي التفاح.

أمّا على الصعيد الإنساني والإغاثي، فقد قلّصت إسرائيل دخول البضائع وشاحنات المساعدات، ليتراجع عدد الشاحنات من 600 يومياً إلى 250 شاحنة. وانعكس ذلك على الأسواق بارتفاع حادّ في أسعار السلع الاستهلاكية، بما يفوق القدرة الشرائية للسكان. ووفقاً للبيانات الاقتصادي محمد أبو جياب، فإن السلع الأساسية، وعلى رأسها الخضروات والفواكه والمواد التموينية، ارتفعت أسعارها بما نسبته 300% عن ما كانت عليه قبل الحرب. ومع تعمّق الفجوة بين الواقع الاقتصادي الذي كان قائماً ونظيره الآن، فإن 90% من السكان أضحوا تحت خطّ الفقر، ويعتمدون في معاشهم على المساعدات وتكيات الطعام الخيرية.

◄ وفيات ►

«من آمن بي وإن مات فسيحيا»
انتقل إلى رحمته تعالى في 4 تموز 2026

الشيخ ميشال بشارة الخوري
(وزير وحاكم مصرف لبنان سابقاً)

والده: المرحوم رئيس الجمهورية الشيخ بشارة خليل الخوري
والدته: المرحومة لور أنطوان شيحا
زوجته: المرحومة فيكتوريا فؤاد الخوري
أولاده: مالك زوجته أدريانا بيني
وأولاده: طارق زوجته ليديا رمتاني وعائلتهما
خالد زوجته فانيسا كوني وعائلتهما
اناستازيا جيهان
ماريانو زوجته اليسا روخَس وعائلتهما
منال زوجة فيليب لافارج
مثال زوجة أندره فرج الله وابنتاهما: لور ميساء ومانون
شقيقه: المرحوم الشيخ خليل بشارة الخوري زوجته دانيال حداد وأولاده: بشارة، كريم، يمنى وعائلاتهم
شقيقته: المرحومة هوغيت بشارة الخوري أرملة المرحوم بول كالان وأولادهما: بريجيت، ببار، فيليب وعائلاتهم
إبنا حميه: المرحوم الشيخ ببار فؤاد الخوري زوجته المرحومة ناديا ابيوي وأولاده فؤاد، مروان، إلهام وعائلاتهم
الشيخ موريس فؤاد الخوري زوجته المرحومة كارلا أوفرديجك وأولاده رينيه، كارولين، نبيل وعائلاتهم
أعمامه: المرحوم الشيخ فؤاد خليل الخوري زوجته المرحومة رينيه درويش حداد وأولادهما وعائلاتهم
المرحوم الشيخ سليم خليل الخوري زوجة المرحوم إميل الخوري زوجة المرحوم إميل البستاني وأولادهما وعائلاتهم
المرحومة يمنى خليل الخوري زوجة المرحوم نجيب لطيف وأولادهما وعائلاتهم
خاله: المرحوم المفكر ميشال شيحا زوجته المرحومة مارغريت فرعون وأولادهما وعائلاتهم
المرحوم جوزف شيحا
خالاته: المرحومة اليس شيحا زوجة المرحوم الماركيز موسى دو فريج وأولادهما وعائلاتهم
المرحومة أدال شيحا زوجة المرحوم فريد شقير وأولادهما وعائلاتهم
المرحومة ماتيلد شيحا زوجة المرحوم وديع حداد وأولادهما وعائلاتهم
المرحومة أولغا شيحا
وعموم عائلات الخوري، شيحا، بيني، لافارج، فرج الله، عزام، حداد، كالان، رمتاني، كوني، روخَس، فرعون، دو فريج، شقير، البستاني، لطيف، أوفرديجك، أيوبي، ابو حمد، ضومط، حلو، وأنسبائهم في الوطن والمهجر ينعونه لكم على رجاء القيامة.
تقبل التعازي في صالون كنيسة مار الياس القنطاري، يوم الجمعة في 10 تموز 2026 من الساعة الحادية عشرة قبل الظهر ولغاية الساعة السادسة مساءً.
للمراجعة الاتصال على الرقم التالي 03134969
الرجاء إعتبار هذه النشرة إشعاراً خاصاً

كأس العالم

من موسوليني إلى ترامب: السياسيون يحكمون كرة القدم

دائماً ما رفع الاتحاد الدولي لكرة القدم شعار إبعاد السياسة عن كرة القدم. لكن تاريخ كأس العالم يكشف أن هذا الفصل بقي نظرياً أكثر منه واقعياً. وآخر حلقاته كان تدخّل الرئيس الأميركي دونالد ترامب بشكلٍ مباشر في قرارات «الفيفا»

اعترف ترامب انه تدخل مباشرة لدى إنفانتينو من اجل الغاء عقوبة اللاعب الاميركي بالوغون (وبر)

منذ النسخ الأولى للمونديال، لم تتوقف الحكومات والرؤساء عن محاولة التأثير في البطولة، سواء عبر استضافتها، أو استغلالها دعائياً، أو حتى التدخل في قراراتها. وفي مونديال 2026، عادت هذه المسألة المثيرة للجدل إلى الواجهة بعد القضية التي شغلت العالم، حين أكد الرئيس الأميركي دونالد ترامب أنه تواصل مع رئيس «الفيفا» السويسري جياني إنفانتينو طالباً إعادة النظر في إيقاف مهاجم المنتخب الأميركي فولارين بالوغون، الذي تلقى بطاقة حمراء أمام البوسنة والهرسك. وبعد أيام، أعلنت لجنة الانضباط في الاتحاد الدولي تعليق تنفيذ الإيقاف والسماح للاعب بالمشاركة أمام بلجيكا، في قرار أثار انتقادات واسعة واتهامات بوجود تدخل سياسي غير مسبوق في شؤون الهيئة الكروية الأعلى، رغم التأكيدات أن هيئاته القضائية مستقلة وأن القرار اتُّخذ وفق اللوائح.

مونديال موسوليني الذي خدم الفاشية

لكن هذه ليست المرة الأولى التي تتقاطع فيها السياسة مع كرة القدم، إذ إن نسخة كأس العالم 1934 التي استضافتها إيطاليا، كانت أشهر مثال على توظيف السياسة للرياضة، فقد أراد الزعيم الفاشي بينيتو موسوليني تحويل البطولة إلى منصة دعائية لإظهار قوة النظام الإيطالي أمام العالم.

طبعاً، لا توجد أدلة دامغة تثبت تدخل موسوليني المباشر في نتائج المباريات، لكن الكثير من المؤرخين الرياضيين يشيرون إلى ضغوط تمت ممارستها على الحكام وعلى الخصوم، وقد استفاد النظام الفاشي من تتويج إيطاليا باللقب لتعزيز صورته داخلياً وخارجياً.

وتكرّر المشهد بشكل أو بآخر في مونديال الأرجنتين عام 1978، إذ كانت كرة القدم في خدمة المجلس العسكري بقيادة خورخي فيديلا، وكانت البلاد تعيش واحدة من أكثر الفترات دموية في تاريخها، لتتحوّل البطولة إلى أداة لتلميع صورة النظام أمام المجتمع الدولي.

> استُخدم المونديال كمنصة لتبييض صورة الأنظمة الديكتاتورية

ولا تزال المباراة الشهيرة التي فازت فيها الأرجنتين على البيرو (6-0) مثار جدال حتى اليوم، إذ احتاج أصحاب الأرض إلى الفوز بفارق أربعة أهداف للتأهل إلى النهائي، ما فتح الباب أمام اتهامات بوجود ضغوط أو تفاهمات سياسية، رغم عدم وجود دليل قانوني حاسم يثبت التلاعب.

الحرب الباردة تقاطع المونديال

خلال الحرب الباردة، أصبحت كرة القدم امتداداً للصراع بين الشرق والغرب. وفي مونديال 1974، رفض الاتحاد السوفياتي مواجهة تشيلي في الملحق المؤهل لكأس العالم بسبب الانقلاب العسكري الذي أطاح بسلفادور الليندي، وانسحب من المباراة التي كان يفترض أن تُقام في ملعب سانتياغو، احتجاجاً على استخدامه كمركز اعتقال بعد الانقلاب.

قبلها، وتحديداً في تصفيات مونديال 1958، انسحبت دول أسيوية وإفريقية عدة احتجاجاً على مشاركة الكيان الصهيوني في التصفيات الآسيوية، وهو ما فيها مواجهة فاصلة مع ويلز.

ورغم أن الحرب بين السلفادور والهندوراس عام 1969 لم تندلع بسبب كرة القدم وحدها، فإن مباريات التأهل إلى كأس العالم أشعلت المشاعر الوطنية وأسهمت في تسريع اندلاع الصراع، لتصبح واحدة من أشهر الأمثلة على التداخل بين الرياضة والسياسة.

الأكيد أن شيئاً لم يتغيّر في الزمن الحالي، إذ تكشف قضية فولارين أن العلاقة بين السياسة وكأس العالم لا تزال قائمة، وإن اختلفت أدواتها، فإذا كان موسوليني قد استخدم البطولة للدعاية، وإذا كان الجنرالات قد استغلوها لتحسين صورتهم، فإن الجدل الحالي يدور حول مدى قدرة زعيم سياسي على التأثير في قرار انضباطي داخل «الفيفا»، وقد فعلها ترامب من خلال إنفانتينو نفسه.

ورغم أن المنتخب الأميركي خرج لاحقاً من البطولة بخسارته الكبيرة أمام بلجيكا (1-4)، فإن الجدل لم ينتهِ مع صافرة النهاية، بل فتح نقاشاً جديداً حول استقلالية المؤسسات الرياضية، وحدود النفوذ السياسي، وما إذا كانت كرة القدم العالمية قادرة فعلاً على الحفاظ على شعارها الأشهر: «إبعاد السياسة عن اللعبة»، أم أن كأس العالم سيبقى، كما كان دائماً، أكبر ملعب تتقاطع فيه الرياضة مع السياسة.

(الأخبار)

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلب نعيم محمد نبهان الشركس بالوكالة عن منى جاك باسيلي سند بدل عن ضائع عن حُصتها بالعقارات: /42/ و/53/ منطقة الحريشة العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

.....

إعلان

لأمانة السجل العقاري في الكورة

طلب فريد بسام سمور سندات بدل عن ضائع للعقارات: /601/ منطقة داربعشتار و/1411/ منطقة بزيزا العقارية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

.....

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس

طلب مصطفى محمد الصمد بوكالته عن مراد وآمال أولاد عمر الصمد سند بدل ضائع للعقار /433/ مقسم 6 زيتون طرابلس.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

مارون مقبل

.....

إعلان

لأمانة السجل العقاري بالكورة

طلب نمير وهيب خوري سند بدل ضائع للعقار /2382/ بطرام.

للمُعترض 15 خمسة عشر يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

افلين موسى

.....

إعلان

لأمانة السجل العقاري في طرابلس

طلب محمد أيمن هيثم صالح بوكالته عن منيرفا وخليل وجانيت ولوريس ومريم وسيدة أولاد يوسف كلاس سند بدل ضائع للعقار /3631/ مقسم 2 و3 زيتون طرابلس.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

مارون مقبل

.....

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا

طلب فؤاد أحمد الغزّاوي بصفته وريث أحمد ديب الغزّاوي بصفته مُشتري سندات بدل ضائع للمالكين مروان ومنير ومحمد وفوزيه خليل غزاوي بالعقارين /924/ و/2025/ الدكرمان.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

باسم حسن

.....

إعلان

أمانة السجل العقاري في صور

طلبت شريفة علي العقله لموكلتها دله ذياب عيسى أبو دله شهادة قيد بدل ضائع للعقار /26/ بارين.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري في صور

حسين خليل

.....

إعلان

أمانة السجل العقاري في جزين

طلب جوزيف جورج الحلو بوكالته جورج انطوان حنا أحد ورثة انطوان الياس حنا سندات بدل ضائع للعقارات: /76/ و/90/ و/139/ وادي بعنقودين.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

يمنى سعد

.....

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا

طلب محمد حسن خليفة سند بدل ضائع للعقار 9/2342 الصرفند.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

امين السجل العقاري

باسم حسن

.....

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا

طلبت الدكتورة ريما فرح لمُورثها امبل مارون رفول سند بدل ضائع للعقار /795/ مغدوشة.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

باسم حسن

.....

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا

طلب علي فضل عباس لمُورثه فضل يوسف حسن عباس سند بدل ضائع للعقار /149/ سكسكية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة

أمين السجل العقاري

باسم حسن

.....

إعلان

صادر عن المحكمة الابتدائية الثالثة في جبل لبنان بعبدا – الغُرفة العقارية الرئيس فيصل مكي.

قدم السيد يوسف كامل دمياطي استدعاء سُجل أمام المحكمة برقم أساس 2025/12243 طلب بمُوجبه شطب إشارة الحجز الاحتياطي رقم /46/ الصادر عن دائرة تنفيذ عاليه الحاجز: زياد منصور والمحجوز عليه: يوسف كامل دمياطي المدرج برقم يومي 1067 تاريخ 1999/5/12 على صحيفة العقار /1218/ عينياب.

كُل من له اعتراض التقدم به أمام المحكمة خلال مُهلة عشرين يوماً تلي للنشر.

رئيس القلم

فادي حميه

كلمات متقاطعة 5125

افقيا

1- قاعدة جوية اميركية في تركيا – إسم موصول – 2- شهر ميلادي – خيال النهار من شدة وهج الشمس – 3- مهنة إنسانية – دولة عربية – 4- عاصمة أميركية – حرف نداء للبعيد – 5- آثار جامعة بوذيّة في الهند من القرن السادس قبل الميلاد – مغنّج – 6- أبنائي – 7- من البقول والبذور – نوتة موسيقية – 8- هاج الهواء – من الطيور – 9- اترك مجزومة – الغضّ والليّن – 10- شاعر سوري راحل

عمودياً

1- رئيس وزراء بريطاني راحل – 2- دولة آسيوية – شرف وكرامة وشموخ – 3- لمس بيده – حدائد معقوفة تعلق فيها اللحوم والذبائح – 4- مدينة في العراق مركز قضاء بمحافظة أربيل – خلاف خير – 5- حرف نصب – طلب منه – 6- حرف نصب – الهة وأسياد – 7- تقاعس في العمل – مقدار من الوقت – للنفي – 8- صفة أول من ينطلق في مشروع ويقتحم ميدان العمل – جوف الإنسان – 9- ندي بالأجنبية – من الطيور – 10- من أعظم شعراء الدولة العبّاسية

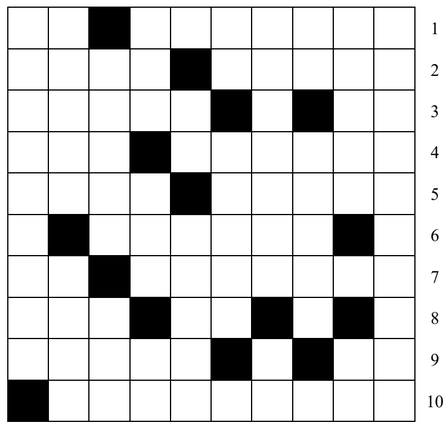

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- باتون روج – 2- وتر – باوباب – 3- نو – سانيو – 4- ورشان – بن – 5- ورق – سارية – 6- منف – باندا – 7- لت – أور – نسج – 8- فورد – يد – ين – 9- ملح – برني – 10- فيليب بيتان

عمودياً

1- جونو – ملفوف – 2- تورونتو – 3- بر – شرف – رمل – 4- ساق – أدلي – 5- تبّان – بو – حب – 6- وان – ساري – 7- نويمان – دبي – 8- ربو – ردن – رت – 9- وا – بياسينا – 10- جبّانة – جنين

sudoku 5125

		7			4			
		4	1			7	9	5
9	6	2					1	
8				5				9
4	3			9			5	1
7				2				6
	9		5				4	3
6	4	5			8			
					9		6	

حلول الشبكة السابقة

1	4	3	2	8	9	6	5	7
9	2	7	3	5	6	1	4	8
5	6	8	4	7	1	9	3	2
3	8	6	5	1	4	7	2	9
2	7	9	6	3	8	5	1	4
4	1	5	7	9	2	8	6	3
8	3	4	1	6	7	2	9	5
7	5	1	9	2	3	4	8	6
6	9	2	8	4	5	3	7	1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 422

كلمة السر من 9 حروف: قاتل متسلسل بقي مجهول الهوية في لندن عام 1888

الجناية - ارتكاب - تحقيق - جريمة - جحيم - جراح - جثة - حدث - حزّ - خنجر - دماء - سكين - شك - صدفة - ضحايا - قضايا - قاتل - قدر - مجرم - مفتش - مقر - وحش - وصف

ا	ة	ف	د	ص	ج	م	ق	ر	ق
ر	د	ق	ا	د	م	ا	ء	ك	ض
ة	ل	ة	ا	ر	ت	ك	ا	ب	ا
ي	ت	ر	ث	ل	م	ف	ت	ش	ي
ا	ح	ف	ج	ج	ت	ث	د	ح	ا
ن	ق	ص	ج	ن	س	ا	ش	ح	و
ج	ي	و	ن	ر	خ	م	ق	ف	م
ل	ق	ي	ز	ح	ي	ا	ر	ي	ش
ا	ك	ج	ر	ا	ح	م	ح	ج	ك
س	ض	ح	ا	ي	ا	ج	ة	ح	م

حلول الشبكة السابقة: الحرائق

عملية حسابية 422

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	+		٪		=	21
X		٪		X		
	X		–	5	=	19
٪		X		X		
	X	9	٪		=	27
=		=		=		
14		63		30		

حلول الشبكة السابقة

13	X	5	٪	1	=	65
X		X		X		
6	X	15	–	14	=	76
٪		٪		+		
3	X	3	X	8	=	72
=		=		=		
26		25		22		

شبكة العنكبوت 422

إعداد نعوم مسعود

1 – 6 مشروب يُصنع عبر تخمير عصير العنب
6 – 15 فيلم شهير مأخوذ عن رواية للكاتبة الأميركية مارغريت ميتشل بطولة كارك غيبل وفيفيان لي
15 – 29 عم النبي من سادات قريش قاتل في بدر واستشهد في أحد
29 – 37 عاصمة برمودوس
37 – 42 المقاطعة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في كندا
40 – 50 مدينة برازيلية
49 – 54 موسيقي أبطالي راحل من مؤلفاته « حلاق اشبيلية »
53 – 61 ولاية أميركية عاصمتها سانتافه
60 – 64 بلدة لبنانية في قضاء حاصبيا
68 – 63 بحر أوروبي
67 – 73 ولاية وجزيرة اوستراليه عاصمتها هوبارت
71 – 75 مدينة في السودان
75 – 88 فيلسوف عربي له « اراء اهل المدينة الفاضلة »
87 – 91 من المعادن يشتهر بإسم « الذهب الكاذب »
91 – 101 مدينة عراقية في محافظة كركوك
100 – 103 دولة عربية
102 – 105 طيور جارحة
104 – 110 بلدة لبنانية في قضاء الشوف

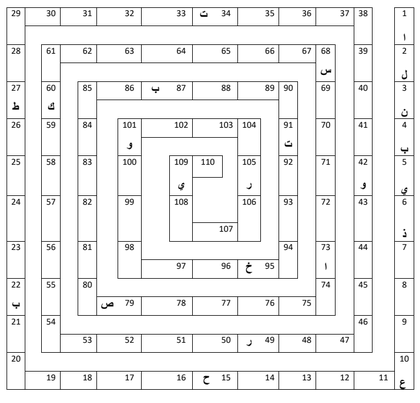

حل شبكة العنكبوت السابقة

ممنع – نعومي كامبل – بلودان – دانيال ستيل – تيليغرام – ام القويين – نبيل عماد – ادريس السنوسي – سيدي سليمان – مانويل بيلغرانو – نواكشوط – طرابلس الغرب – رنّاع – عجلون – نائل – بلال بن رباح – احيرام – مصري

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5125

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر وأديب وصحافي مصري (1873-1921). له « الصحائف السود »

2+4+6+2+1+3+8 = القروض ■ 11+9+10+5 = من المعادن ■ 7+8 = عملة آسيوية

حل الشبكة الماضية: راشيل كارسون

قضية

منطقة الجعيتاوي... البرابرة قادمون!

يطرق التوحّش العقاري أبواب حيّ قشوع في الجعيتاوي. منازل تاريخية، وشرفات وذاكرة اجتماعية مُهدّدة أمام تمدّد الإسمنت ومنطق الربح. وبين ضغوط البيع وثغرات الحماية القانونية، يعود شبح المدينة التي صنعتها «سوليدير»: بيروت تُنتزع من سكانها، حيّاً بعد آخر. فهل وصل «البرابرة» إلى الجعيتاوي؟

غادة حداد

يواجه حيّ قشوع في منطقة الرميل/ الجعيتاوي مخاوف متزايدة من تمدّد الاستثمار العقاري إلى نسيجه التاريخي، بعدما اشترى مُطوّر عقاري منزلاً قديماً في الحي، وسط حديث السكان عن محاولات متكرّرة لشراء منازل إضافية عبر إغراءات مالية تمهيداً لهدمها وإقامة مبانٍ مرتفعة. وبينما ينفي المُطوّر وجود خطة لشراء عقارات جديدة، يؤكّد الأهالي أن الضغوط مستمرة، في ظل خشية من فقدان أحد آخر أحياء بيروت التي لا تزال تحتفظ بطابعها العمراني والاجتماعي التقليدي.

لا يزال حيّ قشوع في الجعيتاوي يحتفظ بطابعه التاريخي وبملامحه القروية التي قاومت تمدّد الإسمنت لعقود. منازله المتواضعة، التي لا يتجاوز ارتفاع معظمها ثلاثة طوابق، تتجاور بألوانها الهادئة، فيما تتدلّى النباتات والزهور من شرفاتها. هنا، لا تزال العلاقات الاجتماعية جزءاً من هوية المكان. يعرف السكان بعضهم بعضاً، وتتقاطع تفاصيل حياتهم اليومية كما لو أن الحيّ قرية صغيرة في قلب بيروت. لكنّ وسط هذا النسيج العمراني والاجتماعي، ترتفع بناية حديثة لا تشبه محيطها، لا في هندستها ولا في وظيفتها الاجتماعية.

شبح التوحّش العمراني

يخشى سكان الحي أن يكون هذا المبنى مجرّد بداية. منذ قرابة الأسبوعين، اشترى مُطوّر عقاري الذي يقوم بتشييد المبنى، منزلاً قديماً في الحي، في خطوة أثارت مخاوف من أن تكون تمهيداً لشراء منازل أخرى وهدمها، تمهيداً لإقامة مبانٍ شاهقة تغيّر وجه الحي وهويته. ليجتاح التوحّش العمراني أحد الأماكن القليلة في بيروت التي لا تزال تحافظ على الهوية العمرانية اللبنانية.

هذا ليس العقار الأول الذي اشتراه، إذ سبق أن اشترى أربعة عقارات، معظمها قطع أراضٍ فارغة. أمّا العمارة التي يجري تشييدها اليوم، فقد اشترى المُطوّر العقاري الأرض في عام 2016. وبحسب سكان الحي، يسعى أيضاً إلى شراء منازل إضافية، عبر إغراء أصحابها بالمال أو بعرض شقق في المباني الجديدة، مؤكّداً قدرته على هدم المباني بذريعة حصوله على إذن هدم أحد المباني، من المديرية العامة للآثار في وزارة الثقافة، إلا أن عملية الهدم ستخضع لرقابة المديرية العامة للآثار، للحؤول دون تعرّض المباني المجاورة لأي ضرر.

وفي حديث معنا، نفى المُطوّر العقاري نيته شراء عقارات أو منازل جديدة، لكنه أقرّ بشرائه عدداً من العقارات بعدما عرضها أصحابها عليه، في حين يقدّم السكان رواية مغايرة حول الموضوع تفيد بعرض إغراءات للبيع. كما حاول إظهار القضية على أنها مجرّد خلاف بين سكان الحي، معتبراً أنّ المشكلة تكمن في أن أحد المالكين يريد البيع فيما يرفض جاره ذلك، ثم يحاولون تحميله المسؤولية. حتى إنه قال لصاحب أحد العقارات إنه لو كان هو المالك لَما كان ليبيع.

الحماية القانونية: بين الضمانات والثغرات

يواجه المشروع عقبة قانونية أساسية، تتمثّل في رفض وزارة الثقافة منح أي إذن بهدم منزل تاريخي يعود تشييده إلى ما قبل عام 1970، وفق معايير المبنى التاريخي. ويشرح لنا مستشار وزير الثقافة جاد تابت أن التصنيف على لائحة الجرد العام يتم تلقائياً بالنسبة إلى المباني الكبيرة. أمّا في حالة المنازل الصغيرة، فعند تقديم طلب هدم، تتوجّه لجنة من مديرية الآثار، مؤلّفة من ثمانية أشخاص من مهندسين وأساتذة جامعات، إلى الموقع لدراسة الطلب. وبعد الكشف على المبنى، تقرّر اللجنة إمّا السماح بالهدم أو رفضه، ويلتزم الوزير بقرارها. وتنظر اللجنة في قيمة المبنى وشكله الهندسي، إذ يمكن حتى لمبنى من الباطون أن يُدرج على اللائحة. وأشار تابت إلى أن غالبية المباني التي يجري تصنيفها اليوم هي مبانٍ باطونية شُيّدت في أربعينيات وخمسينيات وستينيات القرن الماضي، بعدما أصبحت البيوت الأقدم نادرة.

وأكّد تابت على أنّ المبنى الحاصل على إذن هدم، الذي يُستخدم للضغط على السكان، يقع على العقار الرقم 1264، وهو غير مُصنّف، وقد حصل بالفعل على إذن بالهدم في نهاية شهر نيسان (أبريل) الماضي. أمّا المباني المحيطة به، ولا سيما العقاران 1262 و1218، فلا طلبات لهدمها. وحتى في حال تقديمها، فلن تُمنح أذونات هدم. كما أشار إلى أن الوزارة، في عهد الوزير غسان سلامة، ألغت قرارات عدة كانت تسمح بهدم منازل تاريخية، وأعادت تصنيفها على لائحة الجرد العام. وفي حال لجأ المالك إلى الاستحصال على أذونات هدم عبر المحافظ، بحجة أنّ المنازل تشكّل خطراً على السلامة العامة، فلن تمر، لأن العملية تشترط تقديم طلب مستعجل والحصول على إذن من الوزير.

ويرى تابت أنه من الطبيعي أن يحاول المُطوّر العقاري تخويف السكان ودفعهم إلى البيع، لكنه يؤكّد أنه لن يتمكن من تنفيذ ذلك بالنسبة إلى المنازل التاريخية، لأن الوزارة لن تمنح أيّ إذن بالهدم.

بعد انفجار مرفأ بيروت، أُجري مسح للمنازل التراثية والتاريخية، وبناءً عليه جرى الترميم للحفاظ على الطابع التاريخي والتراثي للمباني المتضرّرة. وفي وقت لا تستطيع فيه الوزارة منع تشييد مبانٍ شاهقة على الأراضي الفارغة في أحياء ذات طابع تاريخي، تسعى الوزارة لاعتماد نموذج «الأحياء النموذجية» الذي يقوم على وضع نموذج عمراني خاص يمنع تشييد أو ترميم أيّ مبنى لا يراعي الطابع التاريخي أو التراثي للحي، ومع احتمال تعميم هذا النموذج على أحياء أخرى، في محاولة رسمية لحماية ما تبقّى من الهوية العمرانية لبيروت وفق ما يقول لنا تابت. ومع ذلك، فإن هذا القرار لا يضمن حماية هذه المنازل بصورة نهائية، إذ يمكن للمالك التقدّم بشكوى أمام مجلس شورى الدولة لإزالة العقار من لائحة الجرد العام، وهو ما حصل في أماكن عدة سابقاً.

عقار 1218

نموذج للنسيج العمراني في الحيّ والمنطقة

يسعى المُطوّر إلى شراء منازل إضافية، عبر إغراء أصحابها بالمال أو بعرض شقق في المباني الجديدة

اعتماد مفهوم «الأحياء النموذجية» ومنع تشييد المباني الشاهقة

(مروان بوحيدر)

ناطحة سحاب في حيّ ذي عمارة قديمة او ترالية

وفي هذه الحالة، لا تعود لدى الوزارة القدرة على حماية الموقع. ويشير تابت إلى أنّه من بين نحو خمسين مبنى مُصنّفاً في بيروت، أصدر مجلس شورى الدولة أحكاماً تتعلق بموقعين أو ثلاثة.

هل يعلو التراث على الملكية الخاصة؟

تطرح هذه الإشكاليات سؤالاً أوسع حول حدود الملكية الخاصة. ففي وقت يتعرّض فيه لبنان للإبادة ولمحو الهوية، باتت حتى الصور الشخصية وثيقة عامة تحفظ التاريخ والتراث، فكيف الحال بالنسبة إلى موقع تاريخي؟ من هنا، يبرز النقاش حول ضرورة وضع حدود للملكية الخاصة، التي قد تمنح حق تملّك الأرض، لكنها لا تمنح ملكية باطنها، ولا الهواء، ولا الزمن، ولا الذاكرة الجماعية. ويقود ذلك إلى نقاش أوسع حول شمولية التصنيف على لائحة الجرد العام. هذا المبدأ ليس استثناءً لبنانياً، بل يشكّل أحد الأسس التي قامت عليها سياسات حماية التراث في العالم. منذ عام 1968، أكّدت منظمة اليونسكو في توصيتها بشأن حماية الممتلكات الثقافية المُهدّدة بالأشغال العامة أو الخاصة أن حماية التراث لا تقتصر على المواقع المُصنّفة، بل تشمل أيضاً المواقع والأحياء التي لم تُدرج بعد على أي لوائح رسمية، وأن على الدول اتخاذ التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لمنع تدميرها بفعل المشاريع الخاصة، لأن قيمتها تتجاوز مصلحة المالك الفردية إلى المصلحة العامة. كما شدّدت التوصية على أن الحفاظ على التراث يجب أن يشمل الأحياء التاريخية بكاملها، لا الأبنية المنفردة فقط، وأن التخطيط العمراني يجب أن يوازن بين التنمية الاقتصادية وصون الهوية الثقافية.

«سوليدير» نموذجاً

ما يجري في حي قشوع ليس حالة مبنى مُهدّد بالمحو، بل بهوية بيروت التي تبدّلت بعد عام 1990 في خطط إعادة الإعمار لشركة «سوليدير». وقد حذّر المعماري الراحل رهيف فياض من هذه التحوّلات، معتبراً أن مشروع «سوليدير» لم يرمّم المدينة بقدر ما أعاد إنتاجها وفق منطق السوق العقارية، فابتلعت الساحات والأسواق التاريخية التي شكّلت فضاءات للتلاقي والحياة المدنية، واستُبدلت بأبراج ومجمّعات تجارية منفصلة عن النسيج الاجتماعي للمدينة، ما أدّى إلى إضعاف المجال العام وتحويل وسط بيروت إلى فضاء موجّه لرأس المال، ما أسهم في إقصاء الفئات الشعبية ورفع أسعار العقارات، بحيث أصبحت المدينة أكثر جذباً للمستثمرين وأقل قدرة على احتضان سكانها الأصليين.

واعتبر فياض أنّ «سوليدير» هي نموذج لتحوّل أوسع يصيب المدن عندما تصبح الأرض سلعة والمدينة مشروعاً استثمارياً، محذّراً من أن تخسر بيروت هويتها عندما تُستبدل بيوتها التقليدية وأحياؤها التاريخية بعمارة لا تعكس ذاكرة المدينة ولا حياة سكانها.

المدينة في مواجهة الجنترة

تتقاطع رؤية فياض مع الأدبيات النقدية التي طوّرها مفكرون أمثال هنري لوفيفر وديفيد هارفي، التي ترى أن الصراع حول المدينة هو صراع على من يمتلكها ومن يملك حق استخدامها. فحين تتحوّل المدينة إلى سلعة تخضع لمنطق الربح، تتراجع وظيفتها الاجتماعية ويُقصى سكانها تدريجاً، فيما يصبح الحفاظ على الهوية العمرانية مرتبطاً، قبل أي شيء، بالحفاظ على الناس وحقهم في المدينة.

يرى هارفي أن الراسمالية تلجأ إلى الاستثمار في المدن كلما واجهت فائضاً في رأس المال لا يجد مجالات إنتاجية تحقّق له أرباحاً مرتفعة. ويؤدي ذلك إلى انتقال التخطيط الحضري من تلبية احتياجات السكان إلى تعظيم القيمة العقارية، فتغدو الأسواق الشعبية، والأحياء التاريخية، وحتى الساحات العامة، أهدافاً للاستثمار العقاري أكثر منها فضاءات للحياة اليومية.

وفي نظريته حول «الحق في المدينة»، يعتبر هنري لوفيفر أن للسكان حقاً في المشاركة في إنتاج مدينتهم وإدارتها، وليس فقط حقهم في السكن داخلها. فالمدينة هي فضاء للديمقراطية والحياة العامة والتفاعل الاجتماعي، وليست ملكية حصرية للدولة أو للمستثمرين. ولذلك، يصبح الدفاع عن الساحات، والحدائق، والأسواق، والنقل العام، دفاعاً عن حق المواطنين في المشاركة في رسم مستقبل مدينتهم.

من هنا ما تشهده أحياء بيروت اليوم، هو مفهوم بات مُعمّماً في العالم بفعل ظاهرة «الجَنترة»، التي تحوّل الأحياء الشعبية أو المتوسطة إلى مناطق مرتفعة الكلفة بعد تدفّق الاستثمارات إليها، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار العقارات والإيجارات، وخروج السكان الأصليين تدريجاً، واستبدالهم بفئات أكثر ثراءً. ومع الوقت، تصبح المدينة أقل قدرة على احتضان الحياة العامة، وأكثر خضوعاً لمنطق السوق، فتتراجع المساحات المشتركة لصالح المشاريع الخاصة، ويحلّ الاستهلاك محل التفاعل الاجتماعي.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الجمعة 10 تموز 2026 العدد 5821

قضية

تشهد الساحة الثقافية اللبنانية حراكاً جامعاً لمواجهة الإبادة الحضارية المتمثلة في التدمير الممنهج للإرث الثقافي ومحو ذاكرة الجنوب والبقاع والضاحية. ويتجسد هذا التحرك في إطلاق «الشبكة الوطنية لحماية المكتبات والإرث الثقافي لحماية الذاكرة الإنسانية، وإنقاذ ملايين الكتب والمخطوطات المفقودة، عبر مبادرات نوعية أبرزها حملة «مليون كتاب » وتأسيس متحف للجنوب

مثقّفو لبنان في مواجهة الإبادة الحضارية

مكتبة الهرمل التي دمرها العدو الصهيوني

علي سرور

في خضمّ حرب الإبادة الإسرائيلية على لبنان عموماً، وجنوبه خصوصاً، طالت آلة التدمير العدوانية جميع أشكال الحياة البشرية والعمرانية والبيئية، وصولاً إلى محو الإرث الثقافي والحضاري لمنطقة جبل عامل. في وجه هذه الحملة الممنهجة، تحرّكت مجموعة من الكتاب والشعراء والمثقفين دفاعاً عن الإرث اللبناني والذاكرة الإنسانية المهدّدة.

محو ذاكرة الجنوبيين

منذ حوالى ثمانية عقود، والاحتلال يكرّر الأسلوب ذاته في محاولة محو الذاكرة الحضارية للجنوبيّين لإحداث شرخ في علاقتهم المتجذّرة مع الأرض والهوية. وبينما يخيّم صمت شبه مطبق دولياً على الجرائم الإسرائيلية الممارسة على امتداد الساحات اللبنانية والفلسطينية، تُطلق مجموعة المثقفين اللبنانيين صرخةً لحماية التراث الثقافي اللبناني استناداً إلى المواثيق الدولية، وفي مقدمتها اتفاقية لاهاي لعام 1954، لجهة حماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلّح، إضافة إلى اتفاقية اليونسكو لعام 1970 واتفاقية التراث العالمي 1972 وغيرها من إعلانات دولية أمعنت قوات الاحتلال في خرقها.

لإنقاذ الذاكرة الثقافية

في إطار هذه المواجهة الثقافية مع «إسرائيل»، تستعد المكتبة الوطنية في مدينة بيروت اليوم الجمعة لاحتضان إطلاق «الشبكة الوطنية لحماية المكتبات والأرشيفات والإرث الثقافي في لبنان» و«إعلان بيروت العالمي» برعاية وزارة الثقافة اللبنانية. المناسبة التي تتخلّلها مداخلات لعددٍ من أمناء المكتبات والأكاديميين والعاملين في الحقل الثقافي، تتضمّن أيضاً كلمة لوزير الثقافة، غسان سلامة، إلى جانب تقديم الشاعر زاهي وهبي لخطّة عمل المبادرة.

في هذا السياق، قال مؤسس ومنسق «الشبكة الوطنية لحماية المكتبات والأرشيفات والإرث الثقافي في لبنان»، هادي بكداش لنا إنّ هدف المبادرة جمع أكبر عدد من التوقيعات سواء من لبنانيين، أم من عرب وأجانب، في مسعى إلى إدانة الجرائم الإسرائيلية بحقّ الإرث الثقافي اللبناني. إضافة إلى ذلك، لفت بكداش إلى أنّ الإحصاءات النهائية الدقيقة حول حجم الخسائر لا تزال غير جاهزة في ظلّ العدوان المتواصل ووجود الاحتلال في عشرات القرى اللبنانية. إلّا أنّ التقديرات الحالية تُشير إلى خسارة ما فوق 750 ألف كتاب ومُخطّط جرّاء العدوان الإسرائيلي منذ عام 2023 حتّى اليوم.

في هذا الإطار، يقول هادي بكداش إنّ الأمم المتحدة حدّدت حجم المنازل المدمّرة بشكل كامل أو جزئي بحوالى مئة ألف منزل، مما يعني أنّ رقم الكتب الضائعة يصل في واقع الحال إلى ملايين الكتب والمخططات بين المنازل والمكتبات والأصرحة الأكاديمية ودور العبادة.

وتُحاول «جمعية المكتبات» اللبنانية تحديد العدد الفعلي للخسائر منذ عام 2024، إلّا أنّ المعوقات الأمنية واللوجستية حالت دون إتمام المهمّة. كما كشف بكداش عن مبادرات مختلفة يجري العمل عليها، من بينها العمل على حملة «مليون كتاب» لإعادة تأهيل المكتبات المدمّرة، إضافة إلى التخطيط لتأسيس متحف متخصّص عن الجنوب اللبناني.

الوجع واحد... والعمل واحد

من جانبٍ آخر، تطرّق هادي بكداش إلى استنفار وطني جامع على امتداد الأطياف المختلفة للعمل تحت العناوين الثقافية والحضارية. وفي إطار الجهود الفردية لاحتضان الثروة الثقافية الجنوبية في مناطق آمنة، عمل بكداش أيضاً على إيواء كتب في مستودع خاص، على قدر ما سمحت به الظروف اللوجستية والأمنية.

كذلك، لا يعدّ الجنوب اللبناني الضحيّة الوحيدة للعدوانية الإسرائيلية، إذ تنتشر الجرائم الإنسانية والثقافية على مساحة الوطن. وإلى جانب الخسائر في الجنوب وضاحية بيروت الجنوبية، قتلت «إسرائيل» في 8 نيسان (أبريل) المنصرم في منطقة عائشة بكار، الشاعرة اللبنانية خاتون سلمى، صاحبة ديوان «آخر نزلاء القمر». كما في جردة آثار العدوان المستمرّ، تدمّرت مكتبات عدّة خارج منطقة جبل عامل، ومنها المكتبة العامة في مدينة الهرمل، أقصى البقاع اللبناني.

في هذا الإطار، يشرح نائب رئيس بلدية الهرمل، الزميل وفيق قانصوه، أنّ آلة الحرب الإسرائيلية طالت مبنى المكتبة العامّة في المدينة البقاعية، ممّا أدّى إلى إخراجه بشكل كامل عن الخدمة وتدمير البنى التحتية والمعرفية والمعلوماتية الموجودة داخله. وأشار قانصوه إلى خسارة حوالى 4500 كتاب من أصل 8500 جرّاء الضربة الإسرائيلية التي حصدت أيضاً المكتبة المتنقلة، ممّا رفع حجم الخسائر المادية إلى أكثر من مئتي ألف دولار أميركي. كما لفت إلى أنّ المكتبة تعدّ المركز الثقافي الوحيد التي تُذخّر أهالي المدينة والقرى المجاورة بالكتب، وتوفّر نشاطات ثقافية دورية للأطفال، علاوة على احتضان مسرحها وقاعة المؤتمرات للفعاليات والندوات على اختلافها.

إطلاق «الشبكة الوطنية لحماية المكتبات والأرشيفات والإرث الثقافي في لبنان» و«إعلان بيروت العالمي»: اليوم . س:10:00 . المكتبة الوطنية (الصنائع . بيروت)

على بالي

أسعد أبو خليك

الانتخابات الأميركيّة تُحسم عادةً- على الصعيد الفدرالي أو المحلّي-عبر السلوك الاقتراعي للذين يُصنَّفون بـ«المستقلّين». ليس لهؤلاء انتماء حزبي صلب: لا للجمهوريّين ولا للديموقراطيّين. هؤلاء يقترعون بناءً على الموضوع في المناقشات الانتخابيّة وعلى الوضع الاقتصادي وعلى شخصيّة المرشّحين. الولاء الديموقراطي للمرّشح الديموقراطي محسوم والولاء الجمهوري للمُرشّح الجمهوري محسوم، ويأتي دور المستقلّين كي يقترعوا في مرحلة متأخرة (أي ما يمكن أن يفاجئ المُستطلعين) ويحسموا النتيجة. تصلّب قطبَيّ السياسة في أميركا بات محسوماً بحُكم النظم الانتخابية والتدخّل السياسي الصفيق في رسم الدوائر الانتخابيّة. الحزب الديموقراطي يخوض غمار تجربة جديدة، لنُسمّها ظاهرة زهران ممداني. هو ترشّح وفاز بناء على برنامج الاشتراكيّين داخل الحزب الديموقراطي (ولديهم تنظيم خاصّ بهم وبخاصّة إذا أدركتَ أنّ الحزبَين الأساسيَّين هنا ليسا حزبَين عاديَّين: ليس هناك عضويّة في الحزبَين لأنّ الأحزاب هي أحزاب فقط للانتخابات). فاز ممداني بناءً على برنامج يساري «متطرّف»، في عُرف الديموقراطيّين التقليديّين القريبين من الوسط. هؤلاء محافظون في الأمور المالية ومتشدّدون في الحفاظ على التحالف مع إسرائيل. ممداني قلب المعادلة وفاز. وأخيراً فاز له مرشّحون في انتخابات حزبيّة محليّة. وهنا الملاحظة التي لا بدَّ منها: يستطيع اليساريّون أن يفوزوا في الانتخابات الحزبيّة التي تغربل المرشحين داخل الحزب، ثم يقارع الفائز أو الفائز مرشّح الحزب الجمهوري. ممداني نجح عندما واجه مرشّح الحزب الجمهوري في نيويورك، لكن هل ينجح هؤلاء اليساريّون عندما يواجهون الجمهوريّين في الانتخابات العامّة في نوفمبر؟ الجواب سيقرّر مصير الكونغرس ورئاسة ترامب. الدلائل تقول إنّ التركيز على اشتراكية (أو شيوعية حسب ترامب) هؤلاء ينفّر مقترعين في بلد لا يزال يعاني من مرض الخوف من الشيوعيّة. وبذكاء، بدأ ترامب تحضيراً للانتخابات بالحديث عن خطر شيوعي يواجه أميركا (مُذكّراً بتلك العبارة التي تستهلّ «البيان الشيوعي»). يعلم ترامب أنّ الشعب الأميركي يعاني كثيراً من ارتفاع أسعار المحروقات والغذاء. هذه ستؤثّر على السلوك الاقتراعي. والتهويل بخطر شيوعي وافد (من مهاجرين غير بيض وغير مسيحيّين) يخيف الناخب ويمكن أن يدفع بالمستقلّين نحو الحزب الجمهوري.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com